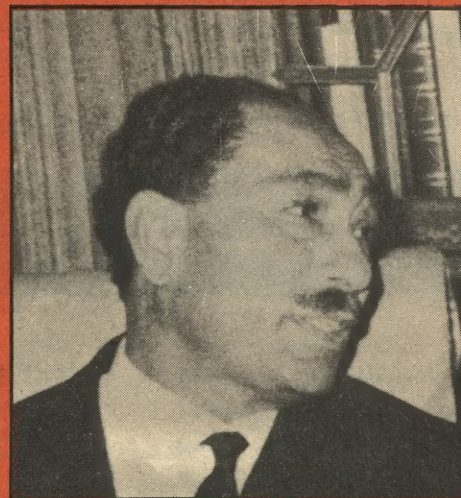


على هامش التضامن مع الحزب الشيوعي السوداني :

حرب المواقع بين أنظمة ميشاق طرابلس والأحزاب الشيوعية العربية



انه هو الذي طلب من الرئيسين المصري والسوري ان لا يقطعوا علاقتهما مع الاردن . كان في نيّة السادات والاسد اذن قطع العلاقات . عرفات هو الذي مانع . « اذا شئت ان تكذب فقدم الكذبة على انها حقيقة مفروغ منها ، وتابعها الى النهاية كحقيقة » تريد الصحافة المصرية ان تصدق ما نقوله ، لولا ان ناطقا باسم المقاومة نفى نفيا قاطعا كل التفاهات الذي ورد في « اخبار اليوم » .

اذا كان مؤتمر القمة لم يسفر عن شيء فليماذا اذن عقد هذا المؤتمر ؟

لم يكن هدف المؤتمر دعم المقاومة او بحث علاقتها مع حكم حسين . فالجزيرة كانت قد انتهت منذ ايام بتشتيت المناضلين واغتيالهم بعد ان تولى ٣٠ الف من جند حسين عمليات التصفية .

لقد كان الرؤساء ، وما زالوا ينظرون الى قضية الشعب الفلسطيني وطبيعته الماضية كاداة في خدمة مصالحهم وسياساتهم . لا اكثر . من السادات والاسد ، ومن جاء قبلهما ، السعي القذافي والتيري وجميع الذين يلهنون وراء اي حل يؤمن لهم البقاء في السلطة وكبح نفوذ الجماهير . كانوا يستخدمون المقاومة كاداة ضغط في سبيل الحل السلمي حيناً ، كوسيلة للمساومة حيناً اخر . واليوم بعد ان وقفوا متفرجين على جريمة القضاء على المقاومة لا يتورعون عن متابعة استفلال جسدها الذي يتخبط في جراحه . فالنصيب على المقاومة اليوم ليس الا قبيلة دخان تغطي المواقف الفعلية التي تتخذها في المنطقة رجعية عربية من نوع جديد .

ماذا كان يفعل السادة الناجبون اليوم عندما كانت المقاومة تضرب في الاردن ؟ كانوا يتقاسمون الادوار لضرب الحركة الشعبية العربية التي تشكل المقاومة جزءاً منها . بينما كان النظام السوري يحجز الاسلحة التي بعثت بها الجزائر للمقاومة ، كان النظام المصري يجند طائرات « الانطونوف » بالعمرات لتنتقل الى السودان جنوداً من المفروض ان يرابطوا على السوايس استعداداً للمعركة مع « العدو الاسرائيلي » ، لا استعداداً لضرب الحركة الديمقراطية في السودان . وكان حكام ليبيا ينشطون بكل عزمهم بمعاونة الاستخبارات المصرية لخطف قادة هذه الحركة لاعدائهم فيما بعد .

عندما يعمد هؤلاء الى ضرب الحركة الشعبية

اذن ، فقد عقد بعض الرؤساء العرب مؤتمر قمة . اربعة منهم استجابوا لدعوة معمر القذافي ، فتوجهوا الى طرابلس ليبحثوا في وضع المقاومة وعلاقتها بالحكم الاردني . في الدعوة الميمونة التي وجهها الاخ معمر لـ ٩ رؤساء عرب قال : « ان وقفنا متفرجين او ممارسين حرب الكلام بالاذاعة امام حرب اباداة حقيقية بالرصاص لاجل شعوب امنا العربية ، لامر يسجل علينا العار التنيغ في تاريخ هذه الامة ويجلب عذاب الضمير ونفمة الجاهلير . » وبينما استجاب الاسد والسادات والاراني وربيع ، لم يجد الآخرون حرجاً من كل العار والمذاب والتقية التي ذكرها القذافي . اعتذر لبنان لمحا لاهية وجود الملك فيصل ، واقترح العراق اجتماعاً تمهيدياً لوزراء الخارجية ، وراى المصري التونسي بعد « المقاتلة التي شرفه بها الملك فيصل » وجوب الانتظار لرؤية نتائج المساعي الحميدة المبذولة . وتصرفت الجزائر بمفردها فاتخذت عدداً من التدابير من بينها قطع العلاقات مع الاردن . اما التيري فقد شغله العار وعذاب الضمير داخل السودان عن اي عار اخر . وهكذا انعقدت القمة بحضور الرؤساء الخسنة وحدهم .

كيف ازال السادة الرؤساء عار التفرج على اباداة الشعب الفلسطيني في الاردن ؟

يبدو انهم ازالوه بسرعة . خلال يوم واحد ، باجتماعين وبيان . في هذا البيان يقرر السادة المؤتمرون : « متابعة موقف الحكومة الاردنية . فاذا تبين اصرارها على رفض تنفيذ اتفاقيات القاهرة وعمان نصاً وروحاً يصبح من الواجب على كل الحكومات العربية اتخاذ ما تراه مناسباً . » ! نعم . ولا دهشة . فالسادات والاسد والقذافي لم يتأكدوا بعد من عزم حسين وزيابنته على رفض اتفاقيات القاهرة وعمان . ولم العجلة التي هي من الشيطان ؟ لملهم رضوها « نصاً » لمل الابل باق روحاً » . مجازر ايلول الماضي ، ومجازر تموز الحالي ، مطاردتهم تبقى من المناضلين الفلسطينيين حتى الارض المحتلة ، اعلان حسين والقتل ان المقاومة الفلسطينية انتهت بالاردن ، كل ذلك لا يقدم للسادة الرؤساء دليلاً على اصرار « الحكومة الاردنية » . هل نسرع فنقول ان السادة انفسهم لم يتمهلوا ابداً ، لكي يتبينوا مقاصد الحركة الديمقراطية في السودان ، فعملوا بالاذن والاسنان على ضربها منذ اول ايامها ؟ لتتابع بيان السادة المؤتمرين ... البيان لا يلبث ان يقول : « الا ان ما يدعو الى الالم البالغ اصرار السلطة الاردنية في ممارستها الدموية ومناوراتها السياسية على تصفية قوات الثورة الفلسطينية في الاردن . . متخذة جميع القرارات المتخذة على كل المستويات العربية . » . رغم التناقض بين موقف « المراقبة » في الفقرة الاولى وملاحظة الاصرار في الفقرة الثانية ، فالنتيجة التي يصل اليها ذو عقل هو ان الحكومة الاردنية مصرّة على تصفية المقاومة . المفروض ان ان يتخذ المؤتمرون « ما يرونه مناسباً » . قطع العلاقات مع الاردن مثلاً . لكن السادة لا تعوزهم الحجة . فقد طلعت صحيفة « اخبار اليوم » المصرية تنسب لياسر عرفات

تخفيض الدواع حكمة في سلسلة ملحمة من
الطالب الشعبية من أجل تخفيض تكاليف المعيشة

تخفيض الدواء حلقة من سلسلة ملحمة من المطالب الشعبية من أجل تخفيض تكاليف المعيشة

ما ان اعلن وزير الصحة ، الدكتور اميل بيطار ، قراره بتخفيض ارباح الصيادلة والمستوردين ، حتى برز موقفان رئيسيان في ناحية وقف المؤيدون ، من وزراء ونواب وقيادات نقابية وجمعيات مختلفة .

وفي ناحية ثانية وقف معارضون قلة هم ، بصورة خاصة ، « المتضرون » انفسهم من صيدلة ومستوردين وبعض التكتلات المهنية ذات العلاقة بهذه الفئة (طلاب الصيدلة في جامعة القديس يوسف ...) . ولهنوفر الفئة المعارضة من تجار الدواء ، وسيلة لم تستعملها في الدفاع عن مصالحها : طعنت بشرعية القرار باسم النظام الحر ، وطعنت باختصاص اللجنة باسم اختصاصها ، ورفعت دعوى على القضاء بـ ٧ بحجة منع تعيق المصادلة من الدفاع عن وجهة نظر نقابته ، واستعنت رئيس الجمهورية على وزيره ، وهاولت ان تستعمل بمختلف الوسائل رئيس الوزراء الى جانبها ، كما حاولت ان تشق الصف الذي ينتمي اليه وزير الصحة ...

ان هذه المعارضة الحادة والمستنيرة

في الدفاع عن ارباح لا يستطيع احد ان ينكر انها فاضحة ، تدل بوضوح على انه ما من فئة رأسمالية مستغلة تقبل بالتنازل من حصة بسيطة من ارباحها، دون ان تقاوم ما استطاعت انقاوم. فالرأسمالية اللبنانية ، وبخلافاتها، اعتادت ان تربع وان تستغل دون ان تجد من يطالبها بالحد من ارباحها . او ان يقرض عليها مراعاة مصالح مناقضة لمصالحها هي . فجاء القرار الاخير بخفض الارباح يشذ عن قاعدة عامة قامت على عدم التسلي بمصالح القرار باسم النظام الحر ، وطعنت باختصاص اللجنة باسم اختصاصها ، ورفعت دعوى على القضاء بـ ٧ بحجة منع تعيق المصادلة من الدفاع عن وجهة نظر نقابته ، واستعنت رئيس الجمهورية على وزيره ، وهاولت ان تستعمل بمختلف الوسائل رئيس الوزراء الى جانبها ، كما حاولت ان تشق الصف الذي ينتمي اليه وزير الصحة ...

لكن هل يعني الوقع العنيف، والانقسام الى موقفين متعارضين، ان القرار نصر حاسم للحركة المطالبة ؟

لقد لعبت الحركة المطالبة النسي وضعت مطلب تخفيض الدواء في طليعة مطالبها ، دورا اساسيا في الدفع الى اتخاذ القرار . فمنذ سنوات واسمار الدواء في لبنان تشكل فئحة مصعب تجاهلها . وفي غياب كل ضمان صحي ،

قبل اول شباط ١٩٧١ ، كان المواطن لا يملك في وجه الاستعمار أي سلاح . لكن لا ينبغي ان ننسى معارضة الصيادلة والمستوردين ظروف القرار . منذ البدء في تطبيق الفرع الصحي للضمان وتجار الدواء ، من صيدلة ومستوردين ، يعملون على عرقلة الفرع . فمن مقاطعة مناقصات الصندوق ، الى التواطؤ مع مصادره الاجنبية ، الى همارية الصيدليات للسعر المزدوج . وتوج هذه المواقف كلها بموقفهم من تعديل المادة ٢٢ من قانون الضمان ، التي تجيز للصندوق المالية قد اقتربت ، تجاه تخفيض استيراد ادوية . وكانت النقابات العمالية قد اقترحت ، حصر ارتفاع تجار الدواء ، حصر حق استغلال الدواء بصندوق الضمان نفسه . كان من الصعب على الحكم ان يتجاهل محاولات التهرب المكشوفة التي يقوم بها تجار الدواء ، ويتركهم دون رادع . ابرز البدء في تطبيق الضمان الصحي نقاشا فادحا في اسعار الدواء وبالقائي في اعيايه . بينما يحصل الضمون والمستوردين على الدواء بثلث سعره ، يدفع مواطنون اخرون السعير المرفوع كاملا . ولما كان بين « الاخرين » عمال زراعيون وصغار ملاكي الارض وصغار الحرفيين والمحتلين ، برز التفاوت صارخا . لم تكن الدولة ،

في مواجهة القرار ، لعبت نقابة الصيادلة دورا هجوليا فاضحا ، بينما اكتفت نقابة مستوردي الادوية بالاحتجاج بالبيانات (هذا لا يعني انها سوف تستمر في هذا الموقف : فقد عمت طلبا على اعضائها يؤدي الى صرف عدد من موظفي المستودعات

بحجة ضغط التكاليف) . ان توزيع الادوار يتم وفقا لتوزيع في المصالح . بينما ينشر الصيادلة مباشرة ولا يمكن طريقة للتعويض بسبب تعدد الصيديات وصعوبة الاحتكار فيها ، يملك المستوردون مخرجا واضحا وان كان متوسط الامد . فالاستورد الذي يجني اكثر الارباح ارتفاعا يستطيع التوفيق عن انخفاض ارباحه بتوسيع مسوق مبيع . فالادوية الرخيصة تباع اكثر . مما يؤدي الى استعادة المستوردين بفسر ذلك سكوت جورج ابو عقل عن الاجراء ، و « تعقل » نقابة المستوردين .

يبقى توزيع الادوار السياسية . اعلن وزير الصحة القرار دون ان يطلع عليه مسبقا مجلس الوزراء . او على الاقل لم يصدر القرار من مجلس الوزراء فترك الامر مجالا لردود الفعل خلال يوم كامل . لم تبرز خلال فرصة اليوم الواحد ردود فعل حاسمة لمصالح تجار الدواء . فقام رئيس الجمهورية بـ « تحكيم » لصالح القرار ، يستفيد منه مقام الرئاسة ويؤكد صفة الرئاسة القترورية .

اذ صبح ما سبق ، فهو يعني ان الادوار واصحاب العمل والتجسس وتصنية خدمت كلها مصالح فئات رأسمالية اخرى لا تقل استثمارا عن فئة تجار الدواء . وهذا يعني ان للقرار وجه سياسي هاما .

في مواجهة القرار ، لعبت نقابة الصيادلة دورا هجوليا فاضحا ، بينما اكتفت نقابة مستوردي الادوية بالاحتجاج بالبيانات (هذا لا يعني انها سوف تستمر في هذا الموقف : فقد عمت طلبا على اعضائها يؤدي الى صرف عدد من موظفي المستودعات

استقرار حملة الارهاب في السودان وسط ترحيب امبريالي حار

سيما الولايات المتحدة الاميركية . والشهادات الأكثر دلالة في هذا الصدد ما ابداه الرشح المختل للرئاسة الاميركية سام يورتي من « تقدير » للنبري بسبب « الدرس الذي تلقته للشيوعيين السودانيين » وبانه « مسرور جدا من موقف السادات من أزمة السودان » . هذا « السور » و « تقدير » قمع الشيوعيين اللذين قدس بهما عاطفة هذا الامبريالي القدر . كما شهادة استحقها حكام الخرطوم عن جدارة وذلك بقر ما يشكل حقد الاسود تجاه قوى الحركة الشعبية شهادة بصلابة نضال هذه الحركة ضد المستعمرين واذا بهم .

ان مواصلة الطليعة الفاشية لاحتلالها للعادية للشعب وتوالي الترحيب الامبريالي باستمرارها هما دليلان على مدى العزلة التي يواجهها الحكم السوداني وعلى مدى القبح في ادمايه حول « القضاء » على الحركة الشعبية و « اباد » الشيوعيين . فالدلائل تشير الى استمرار المقاومة الشعبية ضد الدكتاتورية العسكرية السودانية التي كان اخرها ما ذكر من نقض

مواصلة الحزب الصاعدا لاجتهات في قيادة الفصائل الشعبي ، في هذه المرحلة الصعبة ، ضد اعداء الشعب السوداني وطبقته العاملة الظاهرة .

تبرعات للجبهة الشعبية الديمقراطية

٢٥٥٠٠ لير ايطالي من انصار الجبهة الديمقراطية في ايطاليا ٧٠٣٦٠ مارك الماني من الطليعة والعمال العرب في ألمانيا الغربية وبرلين ٢٦٦٠٠ دولار من منظمة الطلبة العرب في الولايات المتحدة وكندا ٥٠٠٠ دولار من الطلبة وابناء الجالية العرب في كاليفورنيا ٩٩٠٢٥ دولار من الطلبة وابناء الجالية العرب في شمال كاليفورنيا - الولايات المتحدة ٢٨٣٠٠ مارك الماني من الطليعة والعمال العرب في ألمانيا الغربية وبرلين ٩٩١٢٥ دولار من الطلبة وابناء الجالية العرب في أمريكا وكندا ٦٠٠٠ دولار من الطلبة وابناء الجالية العرب في شيكاغو ٦٠٠٠ فرنك فرنسي من رابطة الطلبة اللبنانيين في فرنسا ٦٠٥٠٠ دولار امريكي من انصار الجبهة الديمقراطية في الجزائر ٢٠٠٠ دولار امريكي من جمعية الطلبة العرب في ولاية مديسون وسكتسن امريكا ٢٠٠٠ دولار كندي من الاتحاد العربي الكندي في هامتون - كندا ١٠٠٠ دولار من انصار الجبهة الديمقراطية في لينينغراد ٢٢٢٠٠ لير ايطالي من انصار الجبهة الديمقراطية في ايطاليا

شارع الحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب بنظرة الصابرة - مجلة رأس النبع - بنابية غواد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ - ص. ب. ٨٥٧ بيروت - لبنان

مكاتب الإدارة والتحرير : مدير الإدارة : ياسر نهمة مدير المسؤول : حسن فخر صاحب الامتياز : محسن ابراهيم الخريف

على هامش التضامن مع الحزب الشيوعي السوداني

حرب الموافقة بين انتظمة ميثاق

طرابلس والاحزاب « الشيوعية » العربية

الولايات المتحدة على حساب المصالح السوفياتية في العالم العربي .

ولا شك ان اكثر الانظمة اخلافا - نسي البداية - عن سائر اطراف « الميثاق » كان نظام السودان . فهو قد وجد نفسه حين قيامه امام حزب شيوعي صاعد يضم عشرات الاف واعدا للثقات وتنظيمات جهادية اخرى موالية للحزب تضم مئات الاف . وهو قد وجد على الجبهة الاخرى رجعية واسمعة متناهية . ووجد بين الطرفين جيشا ضعيف العدد والمعد . فكان لا بد له ان يمالئ منظمت الجهاديين من سياسية ونقابية وسواها - رئيسا يحسم معركته ، بمساعدتها ، مع الرجعية القديمة . وكانت تقوية الجيش ، في الداخل ، والتقرب من انتظمة « الميثاق » في الخارج ، خير ما يعينه على المباشرة ، في ظل اعلام الوحدة والحركة القومية ، بضرب الحركة الجهادية . ذلك انه قد فشل في عقد « تحالف » تكون فيه هذه الحركة مطية لسلطة الضباط .

مثل هذا التحالف هو ما نجح الحكم السوري في اقامته . فقد ارتضت قيادة الحزب « الشيوعي » السوري ان تكون ذليلا للسلطة العسكرية . ولم يكن ذلك بغير القيادة العسكرية الجينية في نسيه . « فالشيوعيين » لا يبدون اعتراضا على سياسة التعاون مع الرجعية ! وهم لا يذهبون مما تصورهم لحنى الحركة الوطنية الى ابعد اي حال ليست اقل حاجة من سلطة السادات الى المونة السوفياتية . وهي لا ترى نفسها اية قدرة على استرجاع الجولان خارج المعالجة السوفياتية - المصرية . لذا فان ما تطليه منها دول الميثاق الاخرى هو ان توافق على سياساتها الداخلية (قمع الحركة الجهادية والتقرب من البرجوازية التقليدية) وعلى سياساتها الخارجية (تقليص المواقع السوفياتية واسترضاء الامبريالية الاميركية وحلفائها العرب في سبيل الحل السلمي) . هذا بينما تططلع هي - اي السلطة السورية - بدور باحت في هذا كله ، دور التأييد والمبادرة الخجولة والانتظار .

والواقع ان الاختلاف بين الوضامين السوري والسوداني يوضح تماما عداة انتظمة « الميثاق » لحركة الجهاديين المستقلة ، وان هذا العداة - الذي يمكن نزوعها الى توطيد سيطرة الطبقات المهنية الجديدة - هو لب سياستها وبوصلة مواقفها في النقائش الداخلي والخارجي . فقد طلب القذافي - ورضى الاسد - حل حزب البعث السوري ونسك التحالف مع « الشيوعيين » و « النساء » اتحاد اشتراكي - لكن رفض الاسد لم يود الى استبعاده عن اتحاد بنفاري العند .

عن الامساك تماما بزمم هذه السلطة . لكن الاكيد هو ان التراجع في مصر بات شاملا بعد الهزيمة ، وان الوضع المصري هو مفتاح ما يجري على اطراف الجبهة التي تشكلت من دول ميثاق طرابلس .

هذه الجبهة تصرف جهدا اليوم كصنيعة الحركة الوطنية العربية وتركيز سلطة الطبقات المسيطرة على انقاض هذه الحركة . اما سبيلها الى ذلك فهو يتكون من حلقات متداخلة ، منها قمع الحركة الجهادية - المنظمة واسترضاء الرجعية الداخلية والتقرب من الامبريالية وحلفائها وتقليص المواقع السوفياتية في العالم العربي . ولا جدال في ان قمع الجهاديين هو الشرط الاول لاسترضاء الرجعية ، وان « الحرية » الاقتصادية التي رعتها تدابير الاسد والسادات هي من أدوات الاسترضاء نفسه . ولا جدال ايضا في ان التقرب من الولايات المتحدة يستلزم اظهار « الاستقلال » عن الاتحاد السوفياتي والاتقرب من ملوك الرجعية وامرائها في العالم العربي . ثم ان الجانب الداخلي من هذه السياسة ضرورة لا غنى عنها لتجراح الجانب الخارجي .

هذا ما يفسر نزوع الانظمة المعنية ، منذ البداية ، الى الحقن المقاومة الفلسطينية بخطها واستبشارها ، رغم شجيج الاستنكار المصطنع ، بكل شرية تسد الى المقاومة ، فضعفها وتسول الحاقها . وهذا ما يفسر ايضا شلوع الانظمة نفسها في الفدر بالجنش الشيوعي السوداني . فالمقاومة والحزب السوداني هما الطرفان الوحيدان اللذان امتلکا من القوة ما يطعن فعلا في تماسك الخط الذي تنتجه انظمة ميثاق طرابلس . ذلك ان كليهما تنظيم جهادي مستقل واسع وان اولهما (المقاومة) قد شرعت في بناء انموذج للكفاح الوطني مناقض لانموذج الانظمة وضعت لكفاحها هنا (دولة فلسطين الديمقراطية) لا يمسد يطيحه نهج الانظمة السائرة نحو الاعتراف باسرائيل . وان تاتيها (الحزب السوداني) استطاع ان يطرح نفسه على انه حضور نوري منظم لجهاديين السودان الكاحية في قلب السلطة الوطنية الديمقراطية ، فنفق بذلك خط الضباط الثائمين الذين لا يرون في هذه السلطة الا تسلطا على رقاب الجهاديين ووسيلة لنقل أدوات الاستغلال من يد الرجعية القديمة الى يد رجعية جديدة ، هم انفسهم واحد من فروعها .

لكن انظمة « الميثاق » ليست في وضع متجانس ، اثناء مسيرها الى هدفها السالف الذكر . فانفراطها في الحركة الوطنية متفاوت العمق متباين المستلزمات وكذلك شان (حوالي عام ١٩٦٤) . وهي ، بحالة النظام السوداني مثلا ، توافق عجز الطبقة الجديدة

ما تزال الاحزاب « الشيوعية » العربية ، وهي تحاول استيعاب الضربة المجرمة التي حلت بشعب السودان ، اسيرة موقفها السابق المستمر من النقطة العربية .

في - اي الاحزاب - نعيد ، كلما اعياها « التأييد » و « الدعم » ، الى جينتها القترورية ، فنخرج منها « الانظمة الميمنية » في حركة التحرر العربية لتضع على عاتقها جيع الانام ، مستقبلة في الجبهة « اجنحة اخرى » تواصل « تاييدها » و « دعمها » . ولا شك ان هذه الاجنحة موجودة كلها ، وان الصراع بينها قائم على قدم وساق . غير ان ما لا نراه الاحزاب هو خط التطور العام الذي تسير عليه الانظمة المعنية ، واولها النظام المصري ، منذ سنوات عديدة . اي ان الكفاح المطليقة قد لعب اجنحة « يمينية » و « اجنحة اخرى » يجعل تاريخ الانظمة تكرارا لنفسه ولا يتبع ، على الاطلاق ، ابصار وجهة هذا القاري او ادراك السياق الذي تنمو فيه حركته . فثارة ينصر البين وطورا ينصر الاخرون . نارة ينهمر الخير وطورا ينهمر الشر . والحركة تبدو ، في نظر الاحزاب ، شبه المصراع بين رجلين يتبادلان الضربات دون ان ينحرك احدهما من مكانه . ثم ان الانظمة ، رغم هذا الصراع ، تبقى ذات جوهر ثابت ، وتحفظ بصفتها « التقدمية » مهما كان موقع الجناح الغالب في هذا النظام او ذلك . هذه الصفة المساء تنزلق عليها جميع الاحداث القارية ، الكبيرة منها والصغيرة ، دون اثر . فزيمية هزيران مثلا ، لا تكفي عيبا في طبيعة الانظمة المذكورة ولا تنم عن ثغرة في علاقتها بالجهاديين . هكذا تبقى الانظمة نفسها محط امل الاحزاب في معركة التحرير . وسقوط خطط التنازل واستقرار علاقات الاستقلال ومودة التعاون بين القيين الجدد والقديم على الاستقلال . هذا كله لا يشير ، في نظر الاحزاب ، الى خط ثابت تدرج عليه الانظمة القارية الطراز . هذا كله لا يقتضي ظلا من شك على « تقدمية » الانظمة المذكورة . تلك هي نظرة الاحزاب .

اما الواقع - ونحن لا نخوض هنا في تفاصيله - فهو ان الانظمة المذكورة قد توصلت لفصل عن انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية وبدأت تتراجع ، الى هذا الحد او ذاك ، مما اجتزته في سياستها . اما بداية هذه المرحلة من التراجع ، فهي تتجلى ، في كل حالة ، مير النظام وظروبه . فهي تراءف ، في حالة النظام المصري ، مثلا ، توطد سلطة الطبقة المسيطرة الجديدة على مراقق الاستقلال (حوالي عام ١٩٦٤) . وهي ، بحالة النظام السوداني مثلا ، توافق عجز الطبقة الجديدة

لكن انظمة « الميثاق » ليست في وضع متجانس ، اثناء مسيرها الى هدفها السالف الذكر . فانفراطها في الحركة الوطنية متفاوت العمق متباين المستلزمات وكذلك شان (حوالي عام ١٩٦٤) . وهي ، بحالة النظام السوداني مثلا ، توافق عجز الطبقة الجديدة

الجبهة الشعبية لتحرير الخليج تطرح برنامج العمل الوطني الديمقراطي

- ٧ - إنهاء سيطرة الاستغلال من قبل الطبقة الكبرادورية .
- ٨ - تصفية الاحتكارات الاجنبية بكافة اشكالها .
- ٩ - تحرير السوق الوطنية من الارتباط بمجلة السوق الرأسمالية العالمية .
- ١٠ - بناء اقتصاد وطني مستقل ذي قاعدة زراعية وصناعية ثقيلة .
- ١١ - اطلاق حريات ومبادرات الجماهير ساحية المسلحة في الثورة .
- ١٢ - تعبئة طاقات الشعب سياسيا وعسكريا .
- ١٣ - بناء جيش ثوري قوي .
- ١٤ - العمل على الفاء فوارق التخلف بين الارياف والمدن .
- ١٥ - مكافحة الثقافة الاستعمارية والرجعية وبناء ثقافة وطنية ثورية .
- ١٦ - العمل على تحرير المرأة من كافة اشكال الاضطهاد السياسي والاجتماعي والمالي .
- ١٧ - القضاء على النظم الاجتماعي وتوليف العيش الكريم لكل مواطن .
- ١٨ - محاربة اسباب الفساد الخلفسي والاداري والسياسي .
- ١٩ - محاربة الفقر والجوع والمرض وكافة اسباب التخلف في المجتمع .
- ٢٠ - ضمان الحقوق الكاملة للانقلابات والجنابات الانبسية .
- ٢١ - حرية العقائد والمذاهب الدينية .

ب - على الصعيد العربي

- ٢٢ - العمل على وحدة الصائل الوطنية التقدمية في الساحة العربية .
- ٢٣ - المساهمة الفاعلة في حركة الثورة العربية لانجاز مهام المرحلة الوطنية الديمقراطية وبناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .
- ٢٤ - اقامة اوتق العلاقات بين الجماهير الشعبية العربية في الامة العربية باعتبارها القوة الاساسية والحاسمة في الصراع الدائر بين جماهير الشعب العربي وبين قوى الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية من جهة اخرى .
- ٢٥ - تعبئة وفضح الانظمة العربية الرجعية والقمعية لقوى الامبريالية والصهيونية .
- ٢٦ - اختيار وحدة فصائل العمل الوطني الفلسطيني وشحن الحرب الشعبية الطويلة الامد ضد الصهيونية والامبريالية العالمية ومصلحتها في المنطقة هما الطريق الصحيح الى تحرير فلسطين وانهاا الكيان الصهيوني .

ج - على الصعيد العالمي

- ٢٧ - اعتبار الثورة الوطنية الديمقراطية في منطقة الخليج جزءا من حركة الثورة الوطنية العالمية .
- ٢٨ - الالتزام بدعم ومساندة نضالات الشعوب المضطهدة في القارات الثلاث اسيا ، افريقيا وامريكا اللاتينية في صراعها العادل ضد قوى الاستعمار الجديد والكيانات والعمرات العمصرية في العالم .
- ٢٩ - الموقف الرق على العبودية وتصفية كافة بقايا علاقات الرق .
- ٣٠ - بناء نظام سلطة الديمقراطية الشعبية .



والاقطاع والطبقة البرجوازية الكبرادورية فان هذا يدلنا على :
١ - ان الثورة ينبغي ان تكون وطنية - الاطاحة بالامبريالية وتحقيق الاستقلال .
٢ - وان الثورة ينبغي ان تكون ديمقراطية جذرية للاطاحة بحلفاء الامبريالية من انظمة حكم عشائرية اوتوقراطية ومن اقطاع وكبرادور .
وان هذا يعني ان الثورة في الخليج هي ثورة وطنية ديمقراطية .

وانه بدون القيام بصورة صحيحة بالمهام الديمقراطية الشعبية فان الثورة ستجد نفسها عاجزة حتى عن كسب الحركة الوطنية . ان المهتمين الثوريين مريبطان ببعضهما اشد الارتباط .

واضا فان الطبيعة الديمقراطية للثورة ينبغي ان تكون مختلفة تماما عن طبيعة الثورة الديمقراطية البرجوازية . اذ لا بد من حل مهام الثورة الديمقراطية من مدخل اكثر تقدمية واكثر جذرية .

ان الديمقراطية التي تناضل من اجلها الثورة وتتطلع اليها الجماهير الغفيرة من شعبنا هي ولا شك ديمقراطية من طراز جديد ، ديمقراطية جديدة وثورية .

ان مهام الثورة الوطنية الديمقراطية - والاهداف التي ينبغي ان نناضل ونجود حولها - كل الفصائل والطبقات الوطنية في ساحة الخليج هي كما تراها الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل كما يلي :

مهام الثورة الوطنية الديمقراطية

١ - على الصعيد المحلي :

- ١ - تحرير المنطقة من كافة اشكال الوجود الاستعماري وتحقيق الاستقلال الناجز .
- ٢ - القضاء على انظمة الحكم العشائرية الاوتوقراطية .
- ٣ - القضاء على التجزئة وتحقيق وحدة المنطقة السياسية .
- ٤ - القضاء على الاقطاع بكافة اشكاله .
- ٥ - القضاء على العبودية وتصفية كافة بقايا علاقات الرق .
- ٦ - بناء نظام سلطة الديمقراطية الشعبية .

انه بدون هذا العنف وبدون العمل على تدمير قوات العدو واجهزة قمع ان تتمكن اطرافا من انتزاع السلطة السياسية في جزء او اقليم من اقاليم الخليج والحفاظ على الثورة .
ان الاعداء متفوقين لا شك في ادوات القمع على شعبنا المتخلف والمضطهد والازل من السلاح . ولكن هذا التفوق هو لا شك ايضا تفوق مؤقت ، مستمك تدرجيا من ابطاله وتديده بفضل جهودنا الثورية ومنابرتنا على النضال الطويل .

ان الحرب الشعبية الطويلة الامد هي الطريقة التي نستطيع بها تحويل قوة العدو المؤقتة الى ضعف وضغنا المؤقت الى قوة ديمقراطية باسمرار .

ان تأكيدنا على خط الكلاخ المسلح باعتباره الشكل الاساسي والاستراتيجي في النضال على ضرورة استخدام العنف في كل الاقاليم الاكثر جذرية في المجتمع للثورة والجبهة كشرط اساسي لانجاز مهام الجبهة المتحدة العريضة وازرار النصر النهائي .

اننا بالنضال وحده نستطيع توحيد جميع القوى المناهضة للامبريالية والرجعية . ان مثل هذه الوحدة الكفاحية لا يمكن ان تتحقق اذا سعينا اليها بالتنازلات او بالعمل السياسي الهين .

اشكال النضال ضد الامبريالية وحلفائها الرجعيين :
في مواجهة الامبريالية وحلفائها الرجعيين ، في مواجهة اعداء شرسين ومتعدين كهؤلاء ، لا بد للثورة في الخليج ان تكون ثورة شعبية واسعة مادية الاساسية للجماهير صانعة التاريخ ونواة حركتها .

وفي مواجهة اعداء كهؤلاء ومن اجل دحرم الى النهاية لا بد للثورة في الخليج ان تكون طويلة الامد ، وتبنى استراتيجيتها وتكتيكاتها السياسية والعسكرية على هذا الاساس .

وفي مواجهة اعداء كهؤلاء ومن اجل تحقيق دحرم الى النهاية لا بد للثورة في الخليج ان تكون ثورة مسلحة ، تستخدم بشكل جيد العنف الثوري في تعظيم العنف الامبريالي الرجعي .

في فرضي الديكتاتورية والاضطهاد على شعبنا فهم لذلك يدخلون في عداد اعداء الشعب والثورة .

ان الطبقة العاملة والجماهير الغفيرة من الفلاحين الفقراء هي الغالبية الساحقة من الشعب ٨٠ ٪ وهي التي تعاني اكثر من غيرها من اضطهاد الامبرياليين والاطشاع والكبرادورين ومن هنا فان طبقتي العمال والفلاحين هما القوة الاساسية المحركة للثورة وتشكلان جسمها الاساسي والغالب .

ان البرجوازية الصغيرة في المدن والارياف تعاني ايضا من اضطهاد اعداء الثورة من امبرياليين والقطاع وكبرادور ولندا فان البرجوازية الصغيرة في غالبيتها تعتبر حليفا اساسيا للثورة ولطبقتي العمال والفلاحين .

ضرورة اقامة وتوسيع الجبهة المتحدة العريضة :

انه في مواجهة اعداء متعددين كهؤلاء ومن اجل احراز النصر عليهم في كل ساحة الخليج لا بد من استنهاض جماهير الشعب كافة ضد الامبريالية وضد حلفائها الرجعيين من امراء وسلاطين وقطاع وكبرادور . فبما عدا الاقطاع والكبرادور وسائر الغونة فان جميع الطبقات الاخرى والتي لها مصالح مشتركة في المقاومة جميعا ينبغي ان تتحد وتتضامن في جبهة واحدة عريضة .

ان الجبهة المتحدة المطلوب اقامتها هي جبهة تحالف كلاحي بين جميع الطبقات والفئات الوطنية في الشعب .

اننا بقدر ما نؤكد على ضرورة اقامة جبهة الشعب العريضة على امتداد الساحة كشرط للانتصار على كافة اعداء الشعب وانسزال الهزيمة الساحقة بهم في كل اقليم من ساحة الخليج ، نؤكد ايضا على ضرورة قيادة الطبقة الاكثر جذرية في المجتمع للثورة والجبهة كشرط اساسي لانجاز مهام الجبهة المتحدة العريضة وازرار النصر النهائي .

اننا بالنضال وحده نستطيع توحيد جميع القوى المناهضة للامبريالية والرجعية . ان مثل هذه الوحدة الكفاحية لا يمكن ان تتحقق اذا سعينا اليها بالتنازلات او بالعمل السياسي الهين .

اشكال النضال ضد الامبريالية وحلفائها الرجعيين :

في مواجهة الامبرياليين الرجعيين ، في مواجهة اعداء شرسين ومتعدين كهؤلاء ، لا بد للثورة في الخليج ان تكون ثورة شعبية واسعة مادية الاساسية للجماهير صانعة التاريخ ونواة حركتها .

وفي مواجهة اعداء كهؤلاء ومن اجل دحرم الى النهاية لا بد للثورة في الخليج ان تكون طويلة الامد ، وتبنى استراتيجيتها وتكتيكاتها السياسية والعسكرية على هذا الاساس .

وهو تشويه فظ لرغبة جماهير الشعب ونضالها من اجل انتهاء مأساة التمزق وتحيقق الوحدة .
انه بالرغم من كل ادعاءات ومظاهر الانسحاب البريطاني العسكري من الاجزاء الشمالية من الخليج ، بالرغم من كل محاولات والمخططات الامبريالية الرامية الى اضعاف التابع الوطني والديمقراطي على الاقاليم المحتلة وشبه المحتلة والانظمة الرجعية العميلة فان القوى الامبريالية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية تحاول ان تشدد قبضتها اكثر على كل هذه الاقاليم في اشكال وطرز اخرى متعددة .

انهم في الوقت الذي يمهدون فيه لسحب بعض قواعدهم العسكرية المشكوبة والعنيفة ينشطون في العمل لارساء القواعد السرية وتعزيز القواعد الجاورة .

انهم في الوقت الذي يمهدون فيه لسحب بعض القطع من جنود الاحتلال يحاولون خلية الحروب ويعززون ويوسعون الجيوش المرتزقة ويقيمون من خضوعها لثباتهم العسكرية

وامرئياتهم .

وانه في الوقت الذي تعلن فيه بريطانيا عن عزمها على الانسحاب العسكري من بعض الاقاليم يزداد حضور وكثافة القوات البحرية الامريكية في مياه الاقاليم . ويزداد تعزيز الامبريالية الاوربيكية لجيوش الرجعيين الايرانية والسعودية اضافة الى تعزيزها لقواعدها الامبريالية في كل الجزيرة وايران .

ان الدول الامبريالية لا تسامو على مصالحها وكذلك الرجعية المحلية التحالفه معها .

ان الامبريالية الانجلو - امريكية ومعاها الرجعيين والحكام العملاء يحاولون اليوم وينشطون بعدة اشكال لاعادة تركيب الاوضاع السياسية والعسكرية في عموم منطقة الخليج

والجزيرة العربية - بالمثل الذي يتوافق الاستغلال والاضطهاد ونهب ثرواتنا ومخزواتنا الوطنية كما لم تكف بتحويل المنطقة الى سوق مفتوحة لبضائعهم وبضائع شركاتها من الدول الامبريالية الاخرى بل عمدت فوق كل ذلك الى تفتيت المنطقة سياسيا وتحويلها الى مجموعة كبيرة من السلطانات والمشيخات والكيانات السياسية الهزيلة .

ان هدف الاستعمار البريطاني من هذه التجزئة هو اضعاف المنطقة وعزل جماهيرها بعضها عن البعض وزرع التناحرات المصطنعة والتعرات المحلية الاقليمية بين كل جزء واخر . وحتى يسهل له بذلك اخضاعها واستغلالها لاول مدة ممكنة .

ان التواء المتعاظم للثورة الشعبية المسلحة في جنوب منطقة الخليج وتزايد السيطر والتمتة الشعبية ضد الاحتلال والسيطرة الامبريالية في اجزاء الوطن قد دفعت بالامبريالية البريطانية الى انتهاز سياسة استعمارية جديدة تتمثل في تحديث وجودها الاستعماري في الجزء الشمالي من المنطقة عن طريق سحب بعض قواعدها وقواتها من الاقاليم الشمالية واعطائها استقلالا شكليا زائفا كدولة مستقلة قائمة بذاتها .

ان مشروع ما يسمى باتحاد الامارات الذي تنوي اقامته القوى الامبريالية الانجلو امريكية بالتعاون مع عائلاتها الحكام الرجعيين لا يقدم الا مصالح اصحابه الامبرياليين والرجعيين

قوالي « الحرية » نشير وناق المؤتمر الثالث للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل المتخذ في رخيوت في ١٩ يونيو الماضي . تعالج هذه الوثيقة ، مسألة برنامج العمل الوطني الديمقراطي في الخليج .

منذ ان تم للاستعمار البريطاني السيطرة الكاملة على منطقة الخليج العربي الممتدة من ظفار جنوبا حتى الكويت شمالا وهو يعمرس اشبح سياسات القمع والارهاب والاستغلال على شعبنا .

ولقد قاوم شعبنا ببسالة في كل مكان غزو الامبريالية البريطانية لارضه كما قاوم ونفس البسالة غزو الامبرياليين البرتغالية والهولندية .

ان الطبيعة الاقطاعية العشائرية والقبلية والبرجوازية احيانا التي مثلتها قيادات انتفاضات الشعب طوال قرن ونصف من الزمن هي السبب الاول في انكاس تلك الانتفاضات وتوقفها قبل احراز النصر . فلقد كانت تلك القيادات دائما تخون شعبنا وتجر نضالاته البطولية في طرق خاطئة واستسلامية ، وكثت السدود مع الامبرياليين والرجعيين .

وبعد سلسلة طويلة من التجارب النضالية في مقاومة الاحتلال ومن خلال الدروس التاريخية الكبرى التي اكتسبها الشعب من تلك التجارب بما فيها من نقاط ضعف كبيرة ومن انتكاسات وخيانات اخذت جماهيرنا لنفسها لاول مرة طريقا صحيحا جديدا كل الجدة وبدأت المسيرة الطويلة على هذا الطريق في يوم التاسع من يونيو ١٩٦٥ م .

ان الامبريالية البريطانية لم تكف بغرض السيطرة على شعبنا وبزور قواعدها العسكرية في كل اوجاء الوطن ، ولم تكف بمعبليبة الاستغلال والاضطهاد ونهب ثرواتنا ومخزواتنا الوطنية كما لم تكف بتحويل المنطقة الى سوق مفتوحة لبضائعهم وبضائع شركاتها من الدول الامبريالية الاخرى بل عمدت فوق كل ذلك الى تفتيت المنطقة سياسيا وتحويلها الى مجموعة كبيرة من السلطانات والمشيخات والكيانات السياسية الهزيلة .

ان هدف الاستعمار البريطاني من هذه التجزئة هو اضعاف المنطقة وعزل جماهيرها بعضها عن البعض وزرع التناحرات المصطنعة والتعرات المحلية الاقليمية بين كل جزء واخر . وحتى يسهل له بذلك اخضاعها واستغلالها لاول مدة ممكنة .

ان التواء المتعاظم للثورة الشعبية المسلحة في جنوب منطقة الخليج وتزايد السيطر والتمتة الشعبية ضد الاحتلال والسيطرة الامبريالية في اجزاء الوطن قد دفعت بالامبريالية البريطانية الى انتهاز سياسة استعمارية جديدة تتمثل في تحديث وجودها الاستعماري في الجزء الشمالي من المنطقة عن طريق سحب بعض قواعدها وقواتها من الاقاليم الشمالية واعطائها استقلالا شكليا زائفا كدولة مستقلة قائمة بذاتها .

فقد ، بعد ان حدثنا وجهة دول « الحثاق » وبجمل حركتها واشكال التنسيق بينها ، السي موقف الاحزاب « الشيوعية » العربية من حدث السودان . فبعد البيان العزيز الذي وقعه الحزب السوري ، على اثر اعدام الشنيع (ولم ينعرض فيه لوقف السلطة السورية من نظام النيمري) وبعد المبرقة المتعاسة الذي وقعه الحزب الشساوي اللبناني مع اطراف اخرى « مناشدا » النيمري « التدخل » لوقف الحملة ، ثبت للاحزاب السوري واللبناني والعراقي والارنسي ان النيمري « يشر على الحملة شخصيا » ، فسجلوا هذا الاكتشاف الهام في برقيصة مشتركة . مذ ذاك فصاعدا . اي منذ اعدام الشهيد عبد الخالق محجوب - اكتسبت حملة الاحتجاج في « النداء » و « الاخبار » هذه جدية . غير ان النيمري - قبل لذلك وبعد - ظل ، يصله « يختم » الرجعية التي ينفرض فيه ان يكون عدوا لها . و«لنقتي» مع الامبريالية التي يبدو انه لا يكن لها سوى الخصومة . لم نطقن « الاحزاب » القابضة الى ان رجعية جديدة قد ولت في العالم العربي وان هذه الرجعية تبلل ما في وسعها لوقف الحركة المطلق بد السعودية وايران في الخليج ولي جنوب الجزيرة ولا التهديد لعملة تشنها الرجعية ، في لبنان ، على القوى الوطنية والتقدمية . والحرب التيخوضها دول اثنائتي هي حرب مواقع . وهي لا تخوضها ضد العدو القومي بطبيعة الحال .. بل هي تريدها حربا محدودة ضد مواقع الاتحاد السوفياتي في العالم العربي وحربا غير محدودة ضد الحركة الثورية العربية في جميع اقطاره . ذلك ان انظمة « الحثاق » لا تستطيع ولا تريد قطع صلاتها مع الكتلة السوفياتية . فهي تعلم انها لن تصمد شهرا واحدا اذا فعلت ، لان رفض الحعاية السوفياتية عنها يسلمها لقمة سائفة الى « اعداء » ان يرتفعوا ما هو اقل من الاطاحة بها . انها تريد فقط ان تال من مواقع الاتحاد السوفياتي هناك على نحو يتيح لها استمرار الامبريالية ويسهل عليها سحق الاطراف «الخطرة» من الحركة الجماهيرية العربية . ذلك هو ثمن استقرار الانظمة المكونة وذلك هو ثمن الحل السلمي .

ماذا يفعل الاتحاد السوفياتي ازاء هذا الوضع ؟ انه يدافع عن مواقفه . فهو قد وجد نفسه في موقع الدفاع حينما اطيح « باصقائه » في مصر . وكانت معاهدة الصداقة والتعاون ناديا لنظام السادات ومعاولته لوقفه منذ حده ، الا انها لم تبالى حال ضمتا لولاه . وكان ما فعله السادات قسي السودان ، بعد المعاهدة بشهرين قليلا لمن يحتاج الى دليل .. وفي السودان نفسه ، ما لبثت الحملة السوفياتية ان تفرت . فنظام النيمري يستطيع ، ليعده من المعركة الوطنية ، ان يحتل الصدع الذي سيصينه اذا سحب الاتحاد السوفياتي خبراه ومعاوناته من السودان . لذا استعاد النيمري المبادرة فطلب وقف الحملة عليه وكان له ما اراد .

وامن بعد ذلك في حملة القمع ومنع استيراد البضائع السوفياتية وسيق على الخبراء ارضاء للرجعية الداخلية ولعائلته في الخارج . والتدابير التي يتخذها النيمري يستحق عليها السادات شكر الولايات المتحدة ويصل رشايتها الى الاسد .. ما هنا ايضا يحاول الاتحاد السوفياتي وقفا لصالحه ان يستبقى لنفسه موطئ قدم يتنعم ، حين تدر موجة الاحتجاج ، في منع اختلال التوازن الملم لغير صالحه .. اما الصين فهي - طبعا في دعم سياسي طرقي - تجعل نفسها مطية لنظام النيمري الذي لا يريد ان يقع في حضن طرف واحد . وهي بذلك لا تسعى الى سميتها الثورية فحسب ، بل تسعى ايضا الى قسمة الحركات الثورية العربية بحلفائها وبالجديء المميصة التي يقوم عليها التحالف الثوري .

فكف عن ان يكون لها حلفاء في السلطة المحلية وعلاقات مهيمنة مع الاقتصاد السوفياتي .. وقد راينا ان النيمري لم يصبح بعد قائدا من قادة الرجعية ولا حليفا للامبريالية . بل « اتقي » مع هذه و « خدم » تلك « فلا عجب » والحالة هذه ، ان نتحدث « الاخبار » ، بعد مدة ، عن الانظمة « التقدمية » ، ففحصي من بينها نظام النيمري ، او ان ترفض - شائنا دائما - اعضاء هذه الانظمة ، فيفهم القاريء ان نظام النيمري واحد منها .. يكتفي ، في سبيل ذلك ، ان تستقر العلاقات بين هذا الاخير والكتلة السوفياتية .. وهي مستتقر ذات يوم . قبل هذا اليوم او بعده يكون قمع « الانظمة التقدمية » قد وصل الى لبنان .

اما حينما اعلن النيمري عجزه عن سحق الحزب الشيوعي السوداني ومنظماته الجماهيرية ، فقد استبجع ذلك اقصاده عن الاتحاد السالف الذكر الى ان يجيء الفرج . هذا يعني ان غاية القادة المتسبين السي ميثاق طرابلس لم تكن تحقيق الانسجام « التشرعسي » بين بني انظمتهم .. فهم قد قبلوا سوريا لميلهم ان حزب البعث فيها غداة كثير القوب لسلطة العسكريين والتعاضف الطبقي الذي يتنمون اليه .. وكانوا يعلمون ايضا ان الحزب الشيوعي السوري اطوع من الخاتم ، فلم يجلوا منه عقبة في سبيل الاتحاد .. كانت غايتهم الدتحقيق الانسجام « الواقعي » بين المضامين الطبقية لانظمتهم .. وهي مضامين يستلزم تحقيقها ضرب حركة الجماهير .. لذا اصروا على ضرب الحزب الشيوعي السوداني شرطا لدخول السودان الى اتحاد بنفاري .

تلك هي صورة التنسيق بين دول « الحثاق » وتلك هي وجهتها المرائنة . هذه الوجهة تد اثارها الى اقطار تقع خارج « اثنائتي » من الاردين الى الخليج الى لبنان . فلا يفرج عنها النواطئ المتأق على ضرب المقاومة الفلسطينية ولا المطلق بد السعودية وايران في الخليج ولي جنوب الجزيرة ولا التهديد لعملة تشنها الرجعية ، في لبنان ، على القوى الوطنية والتقدمية . والحرب التيخوضها دول اثنائتي هي حرب مواقع . وهي لا تخوضها ضد العدو القومي بطبيعة الحال .. بل هي تريدها حربا محدودة ضد مواقع الاتحاد السوفياتي في العالم العربي وحربا غير محدودة ضد الحركة الثورية العربية في جميع اقطاره . ذلك ان انظمة « الحثاق » لا تستطيع ولا تريد قطع صلاتها مع الكتلة السوفياتية . فهي تعلم انها لن تصمد شهرا واحدا اذا فعلت ، لان رفض الحعاية السوفياتية عنها يسلمها لقمة سائفة الى « اعداء » ان يرتفعوا ما هو اقل من الاطاحة بها . انها تريد فقط ان تال من مواقع الاتحاد السوفياتي هناك على نحو يتيح لها استمرار الامبريالية ويسهل عليها سحق الاطراف «الخطرة» من الحركة الجماهيرية العربية . ذلك هو ثمن استقرار الانظمة المكونة وذلك هو ثمن الحل السلمي .

ماذا يفعل الاتحاد السوفياتي ازاء هذا الوضع ؟ انه يدافع عن مواقفه . فهو قد وجد نفسه في موقع الدفاع حينما اطيح « باصقائه » في مصر . وكانت معاهدة الصداقة والتعاون ناديا لنظام السادات ومعاولته لوقفه منذ حده ، الا انها لم تبالى حال ضمتا لولاه . وكان ما فعله السادات قسي السودان ، بعد المعاهدة بشهرين قليلا لمن يحتاج الى دليل .. وفي السودان نفسه ، ما لبثت الحملة السوفياتية ان تفرت . فنظام النيمري يستطيع ، ليعده من المعركة الوطنية ، ان يحتل الصدع الذي سيصينه اذا سحب الاتحاد السوفياتي خبراه ومعاوناته من السودان . لذا استعاد النيمري المبادرة فطلب وقف الحملة عليه وكان له ما اراد .

وامن بعد ذلك في حملة القمع ومنع استيراد البضائع السوفياتية وسيق على الخبراء ارضاء للرجعية الداخلية ولعائلته في الخارج . والتدابير التي يتخذها النيمري يستحق عليها السادات شكر الولايات المتحدة ويصل رشايتها الى الاسد .. ما هنا ايضا يحاول الاتحاد السوفياتي وقفا لصالحه ان يستبقى لنفسه موطئ قدم يتنعم ، حين تدر موجة الاحتجاج ، في منع اختلال التوازن الملم لغير صالحه .. اما الصين فهي - طبعا في دعم سياسي طرقي - تجعل نفسها مطية لنظام النيمري الذي لا يريد ان يقع في حضن طرف واحد . وهي بذلك لا تسعى الى سميتها الثورية فحسب ، بل تسعى ايضا الى قسمة الحركات الثورية العربية بحلفائها وبالجديء المميصة التي يقوم عليها التحالف الثوري .

فكف عن ان يكون لها حلفاء في السلطة المحلية وعلاقات مهيمنة مع الاقتصاد السوفياتي .. وقد راينا ان النيمري لم يصبح بعد قائدا من قادة الرجعية ولا حليفا للامبريالية . بل « اتقي » مع هذه و « خدم » تلك « فلا عجب » والحالة هذه ، ان نتحدث « الاخبار » ، بعد مدة ، عن الانظمة « التقدمية » ، ففحصي من بينها نظام النيمري ، او ان ترفض - شائنا دائما - اعضاء هذه الانظمة ، فيفهم القاريء ان نظام النيمري واحد منها .. يكتفي ، في سبيل ذلك ، ان تستقر العلاقات بين هذا الاخير والكتلة السوفياتية .. وهي مستتقر ذات يوم . قبل هذا اليوم او بعده يكون قمع « الانظمة التقدمية » قد وصل الى لبنان .

فكف عن ان يكون لها حلفاء في السلطة المحلية وعلاقات مهيمنة مع الاقتصاد السوفياتي .. وقد راينا ان النيمري لم يصبح بعد قائدا من قادة الرجعية ولا حليفا للامبريالية . بل « اتقي » مع هذه و « خدم » تلك « فلا عجب » والحالة هذه ، ان نتحدث « الاخبار » ، بعد مدة ، عن الانظمة « التقدمية » ، ففحصي من بينها نظام النيمري ، او ان ترفض - شائنا دائما - اعضاء هذه الانظمة ، فيفهم القاريء ان نظام النيمري واحد منها .. يكتفي ، في سبيل ذلك ، ان تستقر العلاقات بين هذا الاخير والكتلة السوفياتية .. وهي مستتقر ذات يوم . قبل هذا اليوم او بعده يكون قمع « الانظمة التقدمية » قد وصل الى لبنان .

عمليات جيش التحرير الشعبي في خلفار

بمناسبة الذكرى الأولى لاستبدال سعيد بن تيمور بابنه العميل قابوس ، قوات الثورة في ظفار تقصف القاعدة الجوية البريطانية في صلالة .

بتاريخ ٢٣-٧-٧١ وهو اليوم الذي يصادف فيه الذكرى الأولى للمسرحية البريطانية والذي غيرت فيه الوجه القديم سعيد بن تيمور بوجه جديد وهو الابن قابوس بن سعيد ، وإثناء احتفال الضباط البريطانيين بهذه المناسبة ، شنت مجموعة من قوات جيش التحرير الشعبي التابعة للوحدة الوسطى هجوما مدفعا عنيفا ومركزا على القاعدة الجوية بصلالة ومراكز « آنا وكوزع الواقع شمال قاعدة أم الفوارف ، وكانت الإصابات مباشرة على مواقع العدو وتحصيناته . ولقد شوهدت النيران وهي تشتعل في مخيمات العدو ومنشآته ، كما شوهدت سيارات الإسعاف وهي تنقل القتلى والجرحى . وعصادت قواتنا الى قواعدهم سالمة بعد أن كبدت العدو خسائر فادحة في الأرواح والمعدات .

بلاغ عسكري رقم ١٩٣-٧١ :

بتاريخ ٢٦-٧-٧١ وفي تمام الساعة

الرابعة صباحا قامت مدفعية العدو الاستعماري في شبقيت - المنطقة الغربية بقصف بريري ووحشي وبدون تمبير مستهدفة المواطنين الأبرياء وحيواناتهم ومسكنهم ، ولقد أدى هذا القصف الممهي إلى إصابة ٨ لبل للمواطنين ولم يلحق أي أذى بالأرواح .

بلاغ عسكري رقم ١٩٤ - ٧١

بتاريخ ٢٥-٧-٧١ قامت طائرة من طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني بغارة وحشية على ديار المواطنين وحيواناتهم في المنطقة الغربية لمدة ٢٥ دقيقة ، واشتكت معها دفاعاتنا الأرضية وأرغمتها على الفرار ، ونتج عن هذا القصف الممهي إصابة طيافة للمواطنين مريم عمر .

بلاغ عسكري رقم ١٩٥-٧١

بتاريخ ٢٢-٧-٧١ وفي تمام الساعة السادسة والنصف صباحا قامت قوات المراقبة على الخط الساحلي لوحدة لينين والمقة المتحركة بهجوم عنيف على تجمعات العدو ، وقد استمرت الحركة لمدة ست ساعات ونصف ، تكبد العدو خلالها خسائر فادحة في الأرواح تقدر بـ ٢٠ جدي مرتزق بين قتيل وجريح بينهم أحد الضباط البريطانيين . أما من جانبنا فقد استشهد الرفيق المناضل إجم سام الفرك .

وفي مساء اليوم الثاني الساعة السادسة قامت مجموعة المدفعية التابعة لوحدة لينين بقصف شديد ومركز على تجمعات العدو في مدينة طاقة واستمرت الحركة لمدة ١٥ دقيقة تكبد العدو خلالها خسائر فادحة في الأرواح والمعدات لم تعرف حتى كتابة هذا البلاغ .

ورجعت قواتنا الى قواعدهم سالمة .

بلاغ عسكري رقم ١٩٠-٧١ :

بتاريخ ٧-٧-٧١ وفي تمام الساعة الثامنة صباحا ، حاولت مجموعة من قوات العدو المكونة من مصفحتين وسيارتين نوع بيندور حاملة بالجنود المرتزقة والعلاء . وكانت قواتنا تراقب تحركاتهم وعندما اقتربوا من عين خور طاقته اطلقت عليهم قواتنا نيران اسلحتهم الرشاشة والأتوماتيكية - الكثيفة . واستمرت المعركة لمدة ٣٠ دقيقة لاذت بعدها الصفحات والسيارات بالفرار الى صلالة اما بقية العلاء فهربوا الى قوات العدو في مدينة طاقة .

بلاغ عسكري رقم ١٩١-٧١ :

بتاريخ ٢٣-٧-٧١ وهو اليوم الذي يصادف فيها اخراج المسرحية البريطانية الرجعية في عملية تصيب العميل قابوس بدل والده سعيد بن تيمور وفي اثناء احتفالات الضباط البريطانيين بمناسبة مرور عام على اخراج المسرحية ، شنت مجموعة المدفعية التابعة لوحدة هوشي منه هجوما مدفعا على القاعدة الجوية بصلالة وذلك في تمام الساعة العاشرة صباحا . واستمر القصف على القاعدة لمدة نصف ساعة . تكبد العدو من جراء هذا القصف خسائر فادحة في الأرواح والمعدات لم تعرف حتى كتابة هذا البلاغ . وعادت قواتنا الى قواعدهم سالمة .

بتاريخ ٢٦-٧-٧١ وفي تمام الساعة السابعة صباحا قامت مجموعة المدفعية التابعة لوحدة لينين من قوات جيش التحرير الشعبي بقصف مركز على مراكز العدو وتجمعاته في مدينة طاقة واستمر القصف لمدة ٢٠ دقيقة . وقد تكبد العدو الاستعماري وجيشه المرتزق الخسائر التالية :

١ - تدمير مدفعية العدو عيار ٧٠ ملم

٢ - تدمير تحصينات العدو تدميرا كاملا .

وفي نفس اليوم شنت مجموعة أخرى من قوات جيش التحرير الشعبي التابعة لوحدة لينين هجوما آخر على مواقع العدو وتحصيناته في مدينة طاقة . واستمر الهجوم على العدو لمدة ١٥ دقيقة .

ولقد استطاعت قواتنا الياصلة من اسقاط إحدى طائرات العدو الاستعماري غرب مدينة طاقة وقتل قائدها . ورجعت قواتنا الى قواعدهم سالمة .

رسالة العراق

صدامات بين السلطة والاكرد وصمدات اهلها واسعة ضد القوى الوطنية والديمقراطية

اجهزة البعث البعث الفاشي حبلت قمع عنيفة ضد كافة القوى الوطنية والتقدمية والشيوعية في البلاد .

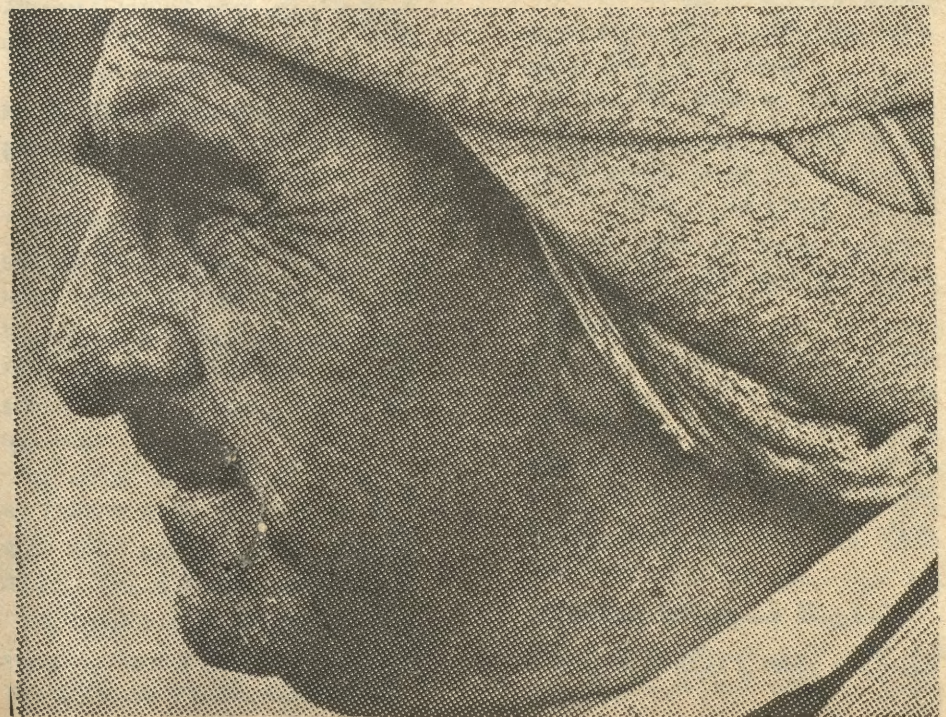
فعلى اثر زيارة الوفد الحزبي السوفييتي إلى بغداد ، بدأت حملة اعتقالات ضد أعضاء اللجنة المركزية ، ومنهم توفيق أحمد .

وشملت الحملات المتعاقبة أعضاء ومؤيدي الحركة الاشتراكية العربية وأجنحة البعث غير المؤيدة للجناح الحاكم في العراق . أما بالنسبة لخاصي الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) ، فقد شنت السلطة البعثية ضدهم حملات اعتقال واغتيال استراتيجي يؤدي الى بيزان . فدرت قوات « البشركة » على القوة التقدمية وتمكنت من قتل ضابط وخمسة جنود واسر خمسة آخرين . وقد شارك الطيران في المعركة وقصف عددا من القرى ومنها قرية « هربة » . الا ان الرد السريع لقوات البشركة أجبر القوات البعثية على وقف القتال .

احتجاجا على هذه الحادثة ، انسحب جميع الوزراء الاكرد في الوزارة البعثية التي المنطقة الكردية . فارسلت السلطة وفدا برئاسة عزت مصطفى وزير الصحة وعزيز شريف ، وزير العدل . رفض الملا مصطفى استقبال الوفد باديء الامر . ولما استقبلهم وسمع على لسان عزت مصطفى تبرير البكر بان محاولة احتلال بيزان جاءت ببادرة بعض الضباط وبدون علمه ، أجاب الملا بعنف متنها الوفد بالكذب ، مذكرا بانها ليست المرة الأولى التي يخرق فيها البعث الاتفاقات الخاصة بكرستان .

هذا وما زالت قوات البشركة في حالة انذار من معظم المناطق . وقد عقدت اللجنة المركزية لحزب البارتي اجتماعا مناقشة الوضع الجديد في ٢١ من الشهر الماضي . وقررت ارسال وفد الى حكومة بغداد بخيرها بين سلم دائم - هو رهن بوائف البعث وتطبيقه للاتفاقات - وبين تجدد شامل للقتال وبانتظار نتيجة المفاوضات ، نقرر عودة الوزراء الاكرد الى مناصبهم .

تأتي هذه التطورات في وضع تشن فيه



شؤون محلية

بمناسبة الاحتفالات بالذكرى السنوية الأولى للعهد

الطبقة الحاكمة تحتفل « بنجاحاتها » على حساب مصالح الجماهير وبؤسها

والدفاعية الخ ..

كما المهود السابقة كذلك

العهد الحالي ..
كل واحد منها حاول ، عن طريق بطانته ونشل المتفهمين به وبما تحت تصرفه من وسائل وأعلام رسمية ، أن يوهبهم الناس بأن اليوم الذي تولى فيه سلطاته هو حد فاصل بين الماضي والمستقبل ، بين الفساد والطهارة ، بين القمع والحرية ، بين الأزمة والأزدهار ..

وطوال فترة الولاية يحتفل العهد كل عام بذكرى هذا اليوم « المجيد » وسط الإضاءة والصخب وسحب البخور ينفضها رجال البطانة الناعوم بالخيرات والإنهازيون الوصوليون القاطمون الى استغلال النفوذ وجعب المخرات بكل الاساليب واسرع الوتائر .. وبعد انتهاء السنوات الست (وإذا ما شئت مساعى تجديد الولاية) يأتي عهد جديد فيعيد الأسطورة مرة أخرى وهكذا ..

في ١٧ آب الجاري نحل الذكرى الأولى لبدا ولاية العهد الحالي وتجري الاستعدادات على كل صعيد لكي يأتي الاحتفال ضخيا ومحاطا بأوسع أشكال « الأبهة » وسحب البخور .. الإذاعة والتلفزيون والمصاحفة كلها مستفجرة الى الحد الأقصى للقيام بـ « واجب » التفكير وشرح مآثر العهد خلال عام .. وأجهزة السلطة والبلديات تعبى جهودها لكي تشارك أوسع الجماهير الشعبية في « الفرصة الكبرى » فتمد الاحتفالات والمهرجانات فسي مراكز المحافظات والأضية وتوضع وسائل النقل تحت تصرف السكان للنوذج الى المقر الصفي للرئيس في أقاصي الشمال من أجل إبداء الولاء وتقديم التهاني ..

ومما يثير السخرية وسط هذه النشاطات ان قسما كبيرا من نضال النظام القائم التي تمارس دورها بشطارة في حمل المباحز للمهد الحالي هي نفسها تقريبا التي بخرت وطبلت للمهود السابقة وسارت في مواكبها واكلت من جيبتها ، وعندما غادرت تلك مسرح السلطة بادرت هذه الى الانتقال الى صفوف المخبرين للعهد الجديد . فكل عهد تلف حوله جماعة من المثقفين والإنهازيين وتقدم له البخور وتجنو مقابل ذلك تسبيلات وإميازات تنبج لها توسيع مجالات تحقيق الأرباح واستغلال جماهير الشعب ، وكل ذلك يدخل ضمن الخصائص المميزة للطبقة الحاكمة .

لقد انقضت الآن السنة الأولى من عمر العهد الحالي فلدع الدولة تقيم « منجزات » هذه الفترة بأسلوبها المعروف الذي درجت عليه المني على خداع الجماهير وتضليلها وتخديرها ، وتحاول تقديم « كشف حسابي » عن نوع آخر يقوم على الوقائع والإرقام .

عندما انتقلت السلطة الى العهد الحالي بادر هذا ، جريا على عادة الحكام ضمن هذا النظام ، الى اعلان سلسلة من الوعود التي يعزم تنفيذها وتتناول جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ولندا بالحريات العامة .. فقد كانت الانتقادات الرئيسية المصية على المهدين السابقين ، الذين كانا في الواقع عهدا واحدا ، تتركز على القول بأن الأجهزة الشهابية كانت تخضع لمختلف نواحي الحياة السياسية في البلاد لتحكمها وأرهابها . ولكن ماذا تغير في هذا الواقع ؟ وهل ألغت الدولة شيئا من القوانين الاستثنائية والندابير التي تحد من الحريات العامة ومنع إمكانية التحكم ؟ هل ألغى نظام المناطق العسكرية ولا سيما في منطقة بعلبك - الهرمل ؟ وهل وضع قانون جديد للانتخابات - والانتخابات على الأبواب - بدل القانون الحالي الذي يجعل العملية الانتخابية ملهة تمارسها الطبقة الحاكمة وتمكنها من انتاج المرشحين المثمنين لها ضمن لعبة الصراع بين فصائل هذه الطبقة ، واستبعاد أية إمكانية لنجاح أي مرشح يمثل الطبقة العاملة والجماهير الشعبية المكادحة والقوى التقدمية ؟

وفي المجال الاقتصادي ، هل اتخذ أي تدبير أساسي لوضع حد لنظام « الاقتصاد الحر » القوضي الذي يقود البلاد الى الإزمات ويمكن قلة من أصحاب المماريات الاقتصادية من جني الأرباح الطائلة بسرعة مذهلة ؟ هل انبعت أية سياسة من أجل استخلاص حقوق البلاد من الشركات الأجنبية ، ولا سيما شركات النفط التي تنفع عائلات هزيلة بالقياس الى الأرباح الضخمة التي تجنيها ؟ هل تحقق توازن الميزان التجاري في علاقاتنا الاقتصادية مع الخارج حيث يزيد المعجز عن مليار ليرة سنويا ؟ هل بوش بتنفيذ أية مشاريع انمائية حقيقية تحتاج إليها البلاد ؟ هل وضع أي نظام جديد يحد من تأثير الضرائب غير المباشرة على الأوضاع المعيشية للجماهير الشعبية المكادحة ، وهل طبق مبدأ المزية التصاعدي على الدخل بحيث يدفع كبار رجال المال والاقتصاد وأصحاب المداخيل المرتفعة ضرائب أكبر بدل الضرائب الهزيلة التي يدفعونها حاليا ؟ هل وضعت أية

اسمي لسياسة اقتصادية ترمي الى زيادة اعتماد الدخل الوطني على الإنتاج الصناعي والزراعي بدل اعتماده ، بنسبة تزيد عن ٦٥ بالمئة على قطاع الخدمات غير المستقر والمهدد دائما بالإضمحلال ؟ هل اتخذ أي تدبير لمواجهة تأثير اشتداد سيطرة الراسيل الحنينة على رفاق البلاد الأساسية وبالغالب



على مظاهر السيادة الوطنية ؟

وتحاول الآن وسائل اعلام الدولة وجوقة الطيلين في عرس المهد تصوير اقبال نسبة أكبر من مواطني البلدان العربية على قضاء فترة الصيف في لبنان ، وكذلك الزيارات التي تقوم بها جماعات واسعة من المخبربين بمناسبة عقد مؤتمر ما يسمى بـ « جامعة المخبربين اللبنانيين » ، على أنه دليل على الازدهار والحيوية .. ولكن كيف يصح اعتبار مثل هذه المظاهرات الموسمية العابرة دليلا على الازدهار وتحسن الوضع الاقتصادي في الوقت الذي لا يزال فيه الاتكاشي والجمود يخبزان على الحياة الاقتصادية ؟

وعلى الصعيد الاجتماعي والمالي
تتيز وفائع مثيرة .. فواتير استغلال جهد الطبقة العاملة وسائر الفئات الشعبية المكادحة تتفاقم باستمرار . وفي الوقت الذي تشدد فيه موجة القلاء وارتفاع تكاليف المعيشة تزداد ظروف العمل صعوبة وتضيف المجالات في وجه الألاف الذين يقبلون كل عام على سوق العمل والإنتاج الذي يعجز عن استيعاب سو جزء قليل منها . وبينما ارتفعت الأسعار وتكاليف المعيشة خلال السنوات العشرين المصمره حوالي عشر مرات لم ترتفع معدلات الأجور أكثر من أربع مرات تقريبا . ولا يزال الحد الأدنى للأجور ١٨٥ ليرة (مع الأخذ بالاعتبار الزيادة الأخيرة التي تقررته قبل شهرين) . وخلال أكثر من ٦ سنوات ازدادت أجور العمال والتشغيلية بموجب قرارات رسمية بنسبة لا تزيد عن ١٣ بالمئة (٣٨٥ بالمئة في عام ١٩٦٧ و ٤ بالمئة في ١٩٦٩ و ٥ بالمئة في ١٩٧١) مع العلم أن مؤسسسات عديدة لم تطبق بعد حتى هذه الزيادات الهزيلة على عمالها - ومستخدميه نتيجة ما تلجأ اليه من وسائل الإحتيال والتهديد بالصرف وما الى ذلك .

وخلال العام الأول من ولاية هذا العهد تم إجهاد العديد من الإضرابات العمالية من أجل زيادة الأجور وتحسين ظروف العمل كما أقبعت بعض المؤسسات على تدابير الصرف الجماعي والتكيني وذلك نتيجة موقف الدولة وأرباب السلمي من جهة ، ومواقف القيادات النقابية المخالفة من جهة أخرى .

ولا يزال جميع العاملين في القطاع الزراعي وفئات أخرى محرومين من الضمانات التي يوفرها قانون العمل وتقديمات الضمان الاجتماعي (الضمان الصحي والتأمينات المالية وتعميمات نهاية الخدمة الخ ..)

ويعاني الفلاحون والعمال الزراعيون استغلالا قاسيا من بقايا الإقطاعية حيث يضطهون ويطردون من منازلهم ، وأحداث عكار خير مثال على ذلك .

وهناك نواح أخرى حيوية لها تأثير كبير

على مستوى معيشة الجماهير لا تزال دون معالجتها الوعود الكثيرة التي قطعتها المسؤولين في مناسبات عدة ، والإملة على ذلك كثيرة .. إيجارات بيوت السكن تستنزف ما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ بالمئة من دخل العامل وكل ذي دخل محدود وتناضل الطبقة العاملة بصورة متواصلة من أجل تخفيف العبء الذي تنحله في هذا المجال . ومع ذلك فقد وضعت الدولة مشروعا جديدا للإيجارات يجري بحثه حاليا في لجان مجلس النواب المختصة بتجاهل كليا مصالح الجماهير الشعبية في تخفيض البدلات الفاضحة ويطلق يد المالك في اخلاء المأجور ساعة يشاء .

● مشكلة الدواء لا تزال على حذتها . وبينما يجني المستوردون والمصدرة أرباحا تصل في بعض الأحيان الى ١٥٠ بالمئة نجد الدولة عاجزة عن فرض تخفيض يتراوح ما بين ١٥ بالمئة و ٣٠ بالمئة على أسماء الدواء الحالية (قرار وزير الصحة الأخير وموافقة مجلس الوزراء عليه) .

● وتطلع الدولة باستمرار بمشاريع أرمي الى فرض ضرائب جديدة غير مباشرة تعاني منها بشكل خاص الجماهير الشعبية وجميع الفئات ذات الدخل المحدود وذلك من أجل حل مشكلة تمويل موازنة الدولة التي تجبى بصورة رئيسية من الفئات الشعبية وينفق القسم الأكبر من اعتماداتها في صالح الطبقة الحاكمة الناعمة بالخيرات والإميازات . ● وحتى الآن يبقى كل عام أكثر من ١٠٠ ألف ولد بلا مدرسة لأن مدارس الدولة عاجزة عن استيعابهم ، ولأن ذويهم عاجزون عن تحمل نفقات المدارس الخاصة المحبوة الأجنبية التي تفرض بدلات فاضحة .

وعلى صعيد المعركة العربية السورية ضد إسرائيل وجماعات الإبرياليين يسير لبنان جنبا الى جنب مع الحكام العرب في الموكب الاستسلامي أمام مطامع العدو ويشترك في خطة نصبة القضية الفلسطينية نصبة نهائية ويساند أولئك الحكام في موقفهم المعادي لحركة المقاومة والمائل على تصنيها تهيدا لإعلان التسوية الخلة التي تطبخ في عواصم الدول الكبرى وبالاتشارك مع قادة الأنظمة العربية .

وبانتظار هذه النهاية تستمر الدولة اللبنانية في الغياب بصورة شبه كاملة من مناطق الحدود الجنوبية حيث يواصل العدو اعتداءاته المسلحة على قرى الحدود فيروع سكانها وينسف منازلها دون أن يتصدى له أحد . ومع ذلك لا يكفي النظام باعتقاد

هذه لوحة مختصرة عن (منجزات) النظام التي يحتفل بها العهد بمناسبة انقضاء سنته الأولى وتقام لها المهرجانات ومواكب الأبتهاج وترتفع الزغاريد ويودي الرصاص .

تقليماً على استفتاء «النهـار» للنواب والمرشحين

المال والرأسمال يضيعان في الدجل «الديمقراطي»



قاله مجيد ارسلان « انا نائب قديم مزمن اؤمن بالحياة البرلمانية الديمقراطية والنظام الذي نعيش في ظله . »

البرامج المستحيلة المنجزة

ما هي القضايا التي يحمل النواب والمرشحون لرادها ؟ برغم غرابة السؤال فالاجوبة تبقى ذات مغزى .

من جهة يجمع النواب والمرشحون على انهم لم ينفذوا بشيء ولم يعدوا الناس لان الوفاء صعب . ولسان حال النواب ان الناس تصورهم قادين على كل شيء فيما هم في الحقيقة عاجزون امام عقبات لا تهر . اذا كان لهذا الفأيد - على صحته - من معنى فهو اثبات هزال الصيغة البرلمانية في لبنان واكتفائها بدور « الواجهة » المفرغة من اية فعالية او سلطة حقيقية .

القضايا التي حققها النواب او بنوون المصل لاجلها تنحصر غالبا في ناحيتين : الخدمات الشخصية والشعارات الانتخابية الفارغة . النائب رائف سمارة تكلم عن مساهمته « في توفير عدد كبير من ابناء المنطقة في دوائر مختلفة . » اما جوزف مغيب فقد ركز على طموحا : « راسمالي رغبة صادقة وعقيدة في خدمة المنطقة والمواطنين فيها » والمسمى لتفجير جميع الطاقات البشرية والطبيعية في منطقنا لتوفير مزيد من المساعدة لكل عائلة وفرد ! بشرى لفلاني عكار !

اما عادل عسيران وزير داخلية حكومة ٢٣ نيسان فيصبح داعية حريات : « راسمالي خدمات اديتها لوطني .. خذت الحريسة الفردية خدمات جلى .. وكان هي الدائم ان ارفع مستوى ابن الجنوب الى مستوى » !

طاقم « جديد » قديم

هل يفخف المرشحون « الجدد » في شيء عن اسلافهم ؟ وبالتحديد ، هل يصح الحديث عن نوميات مختلفة من الناس « تفزو » البرلمان وتحوله الى برلمان ديمقراطي عصري ؟

لعل بشير العريضي هو احد افضل نماذج الفوج الجديد . يقدم العريضي نفسه على انه استاذ جامعي « يملك مئة الف ليرة من منقول وغير منقول . » فقط لا غير . وبهاجم العريضي دور المال في الانتخابات الا انه لا ينسى ان يؤدي النجبة للملاقات

العائلية المشائرية « غالوانة ولا شك عامل فعال . » بالنسبة للامتلاء الحزبي يؤكد العريضي تقديره لـ « جميع » الاحزاب الا انه لا ينسى ان اقلية المواطنين مستقلون « وهؤلاء يمكن لغير حزبي او مستقل منهم ان يظهروا » . بعد ذلك لا يقدم من المبالغة القول ان « الجامعي » بشير العريضي يبدو اكثر تخلفا من « الحزبي » بيار الجميل الذي ينادي باقتصار الترشيح على الحزبيين .

بعد ذلك ما هي القضايا التي يجعلها هذا النموذج الجديد ؟

يضم العريضي صوته الى رفاته في الجوقة مهاجما المشائرية والمال والنفوذ الرسمي والمرشوة . الا انه يفوق الجميع باقتراح ابدعته مخيلة « جامعية » . كيف نصلح التشريع في لبنان ؟ يجب العريضي : بان توفر الدولة للنائب « مكتباً لائقاً يسهل الوصول منه الى مكتبة تحتوي جميع المستندات اللازمة كي لا ياتي التشريع ناقصا او غير كامل .. »

كيف يتم اصلاح النظام النيابي الذي يشكو منه العريضي ؟ جواب العريضي « لو كنت نائبا لكنت اضم صوتي وجهدي الى اصوات زملائي يرون الامور بالقطار نفسه فنعمل معا على اثبات وجود المجلس النيابي .. »

في هذه المعمة ، من يحمل قضايا الطبقة العاملة ومشاكلها ؟ من يحمل هموم الضمان الصحي والغذاء المادية . ومنع الارهاب داخل الحصان ؟ من يحمل لواء زيادة اجور المشغلة وتشريع قوانين اجارات ممقولة ؟ الجواب : لا احد .

ان القضايا التي يطرحها العمال والفلاحون والموظفون والطلاب لا تجد لها جوابا في مجلس يعترف بخوائه الفعلي . ان المجال الفعلي لطرح هذه القضايا ليس مجلس النواب وانما المنظمات النقابية والثورية التي تبقى قضية خلقها مهمة نضالات سنوات طويلة .

رئيس الجمهورية يعلق على موسم الاصطياف

الحكم يستخلص القواعد السياسية لبجوحة التجار

ارتفعت هذه الاصوات تنادي باصدار تشريع يمنع الاضرابات العمالية في فصل الصيف . والحجة معروفة ، ردها بيار الجميل منذ ان تعلم النطق : « استقرارنا بنزلنا » . واذا كان العمال لا يهتمون بالاستقرار - البنزلون فما على الدولة الا ان تفرض عليهم احترام مصالح « المالمس » : سواقو السيارات العمومية ، الدركي ، صاحب الفندق ومستخدمه صاحب المكان ... لكن المنطق الصليبي يمدد الى الشتاء ، فالرئيس يتوقع موسم شتاء سياحيا جيدا . وهذا يعني ايضا ان على العمال الخلود الى المهود والصمت «المقل» .

فماذا يبقى من السياسة ؟ الانتخابات . لكنها انتخابات ، هي الاخرى ، مشروطة . عليها الا تعرض الاستقرار لاي هزة . وبكلام واضح ، على الحركة الانتخابية ان تجري بين اطراف لا يفصل بينهم فارق كبير ، يلتقون عند احترام اللعبة البرلمانية وتقدير ظروفها « السياسية » الحيوية . ولا شك ان افضل وسيلة هي الاتفاق على قوة سياسية محورية تلقى حول العهد .

العنصر الثالث مستقبلي . « ان المواضيع التي يحاول البعض تحريكها لا تثير اي اهتمام عندما تنعم الاوضاع بالهدوء » . اي اذا لم يقتنع الطلاب والعمال وضفائر الموظفين والمستخدمين ان بجوحة التجار واصحاب الفنادق هي بجوحتهم (حتى لو لم يصعب منها شيء) فهذا يعني انهم يرفضون الانسداد بشيء .. الهدوء ! انهم ضد استقرار « البلد » ضد بجوحتهم ورفاته . انهم عبيد ! وهذا استنتاج كان الرئيد رقد انتهى اليه خلال السنة الماضية عندما هاجم ، من شاطئ بعيدا ، الطلاب الذين كانت هراوات الشرطة وقنابلها المسيلة للدموع تفرقهم في شوارع بيروت . لذلك يستنتج الرئيس ان مسؤولية المحافظة على الاستقرار عاتية « الجميع يشاركون في تحملها » . الجميع : النهج والحلف والوسط ، الدرك واصحاب العمل والقيادات النقابية ، مجلس الجامعة وادارات الثانويات واساندة المعلمين الثانوي والابتدائي ... والدولة تعد قوانينها ونسنتها : فالدرس الابتدائي الذي يقوم ثلاثه باضراب يعاقب بحسب رايته .

العنصر الرابع عربي ، بالضرورة . فالازدهار منات لان الدولة « مارست سياسة الانفتاح ورفضت ان تكون طرفا في نزاع » - والحق يقال . فاذ حصل « نزاع » - بين المقاومة الفلسطينية وجيش العدوان الاسرائيلي «انفتح» الدولة ورفضت ان تكون طرفا في النزاع ، حتى لو ضمت اسرائيل ، عمليا ، ارضا لبنانية . « وهذا هو سبب الاقبال العربي على لبنان » : « العرب » القليلون هم الذين تفرجوا على مذبحة المقاومة في اعراض الاردين ، وهم الذين تنفسوا الصعداء عندما ازاح حلف القذافي « السادات عن صدورهم كابوس حكم الشعب في السودان . هذا هو لبنان الحكم في اوجه . لكنه لبنان خادع . وراء الانتهاج خوف يفضحه نقاش حاد يدور حول التنظيم الاقتصادي ترجع اليه في اسبوع القادم .

لم تتمالك جريدة يومية فرحتها فكتبت على طول صفحاتها الاولى ، وبخطة رضى : **الفنادق اللبنانية تفص بالمصطافين . يلي ذلك ارقام مبتهجة : نسبة حجز الغرف في فنادق الجبل ، ١٠٠ بالمئة ، نسبة الحجز في فنادق بيروت ، ١٠٠ بالمئة . نسبة ارتفاع اعمال التجار ، من ٤٠ الى ٥٠ بالمئة .**

لم يكن الحكم بحاجة الى اكثر من ذلك حتى ينفخ في ابواق الانتهاج السياسي ، ويحول هذه الارقام الى نصر له . وهو ، في ذلك ، العريضي تقديره لـ « جميع » الاحزاب الا انه لا ينسى ان اقلية المواطنين مستقلون « وهؤلاء يمكن لغير حزبي او مستقل منهم ان يظهروا » . بعد ذلك لا يقدم من المبالغة القول ان « الجامعي » بشير العريضي يبدو اكثر تخلفا من « الحزبي » بيار الجميل الذي ينادي باقتصار الترشيح على الحزبيين .

يضم العريضي صوته الى رفاته في الجوقة مهاجما المشائرية والمال والنفوذ الرسمي والمرشوة . الا انه يفوق الجميع باقتراح ابدعته مخيلة « جامعية » . كيف نصلح التشريع في لبنان ؟ يجب العريضي : بان توفر الدولة للنائب « مكتباً لائقاً يسهل الوصول منه الى مكتبة تحتوي جميع المستندات اللازمة كي لا ياتي التشريع ناقصا او غير كامل .. »

كيف يتم اصلاح النظام النيابي الذي يشكو منه العريضي ؟ جواب العريضي « لو كنت نائبا لكنت اضم صوتي وجهدي الى اصوات زملائي يرون الامور بالقطار نفسه فنعمل معا على اثبات وجود المجلس النيابي .. »

في هذه المعمة ، من يحمل قضايا الطبقة العاملة ومشاكلها ؟ من يحمل هموم الضمان الصحي والغذاء المادية . ومنع الارهاب داخل الحصان ؟ من يحمل لواء زيادة اجور المشغلة وتشريع قوانين اجارات ممقولة ؟ الجواب : لا احد .

ان القضايا التي يطرحها العمال والفلاحون والموظفون والطلاب لا تجد لها جوابا في مجلس يعترف بخوائه الفعلي . ان المجال الفعلي لطرح هذه القضايا ليس مجلس النواب وانما المنظمات النقابية والثورية التي تبقى قضية خلقها مهمة نضالات سنوات طويلة .

اهداف الاقطاعيين في سهل عكار ينفذها بكوات تل حميره

الطريق العام الموصل للمبودية - الديوسي . والقرية موجودة منذ عهد التراك . قطنها في البداية فلاحون يتحدر منهم بعض شيوخ القرية الحاليين من امثال كامل خزام والشيخ حسين عيسى وخضر حسين خضر وابراهيم سليمان ابراهيم واحد علي سليمان ومحمد خالد حمود . وقد نزع اليها مجموعات من الفلاحين على عدة دفعات : ١٩٤٨ ثم ١٩٥٢ و ١٩٥٨ واخيرا ١٩٦٥ . بيوت القرية مجمعة كلها في رقعة واحدة بعيدا عن الاراضي الزراعية ، مما يثبت طبيعتها السكنية ، لا الزراعية .

عدد سكان القرية ٢١٥ نسمة ، يعمل منهم ٦٥ بين فلاح وعامل من الجنسين . تنوزع اسرنا عباس ودرياس ملكية اراضي القرية البالغة حوالي ٣١٥ هكتارا . ولؤلؤه املاك في تل انده ، وشار حيرين ، وهبة ، وعين يعقوب والشيخ عباس . وكان بيد فلاحين القرية قبل انتهاء مواسم الضمان حوالي ١٢٠ هكتارا . اما الهكتارات الباقية فموزعة بين الملكية الراسمالية والشكارة (اراضي سخرة) .

في القرية فلاح واحد يملك ٧ دونمات (اي اقل من هكتار واحد) . وهاتوني من حصص يملك ٤ دونمات . علاوة من فلاح واحد يضمن ٣٠٠ هكتارا ، يوجد سبعة فلاحين يضمنون ١٠ هكتارات للفلاح الواحد . اما سائر الفلاحين ، فيضمنون ما معدله ٤ هكتارات للفلاح الواحد . وفي القرية ٧ عيال و ٥ عاملات يعملون في اراضي الفلاحين او في القرى والشاريع المجاورة . الفلاحون يربون الاقرا للضفوي عن انخفاص دخلهم . الا ان الحليب يذهب للاستهلاك المحلي فقط .

في القرية عدد من الجارات ، لكنهما كلها بالاجرة . واسطة النقل الوحيدة سيارة « بيك اب » تستخدم لنقل الخضراوات . انتزع المبكات حتى الان ٤٠٠ هكتارا من ١١ فلاح . وهناك اذارات اخرى بالخلد الارض ، مما يعني منع تضمين هؤلاء واجبارهم على العمل المأجور او الهجرة او كليهما . ويرتبط انتزاع الاراضي بالخلد البيوت ، بيوت الفلاحين تعتبر زراعية بيوت الفلاحين والكوات بالخلد البيوت هي ملك احد الفلاحين ، ويبت واحد ملك لعمال زراعي . وعلى الرغم من ان الما والكويراء تصل الى بيوت المبكات ، الا انها لا تصل الى بيوت الفلاحين والعمال بداع انها .. بيوت زراعية .

جميع بيوت القرية التي يملكها المبكات منزلة بالخلد . وينتشر الطرد من مرشحة للزراعة للتشديد من البيوت لضع عدد من الفلاحين على الهجرة الى طرابلس او سوريا او القرى المجاورة .

منذ ثلاثة اشهر ، طرد الفلاح فياض السعيد من بيته بعد انتزاع قطعة الارض منه . فتداعت لجان الفلاحين والعمال الزراعيين في السهل لؤمر صحفي ففض مأوىة التشريد والتهجير ،

— البقية على الصفحة ١٠ —

طوال السنوات التي سبقت حركة الفلاحين الاخيرة في سهل عكار (تشرين الاول الماضي) ، كان فلاحو عكار رازحين تحت وطأة علاقات التبعية الاقطاعية .

فالفلاح محاصر في ارض البك وهو يحتاج لكفالاته لدى السيسار المرابي . فكان عليه تقديم سطر لبن وديوك واحيانا ماشية في المناسبات ، وتقبل ايدي المبكات فسي المناسبات وغير المناسبات ، او العمل بالسفرة (شكارة) في ارض الاقطاعي . وكانت نساء الفلاحين مضطرات للخدمة المنزلية المنجانية في بيوت المبكات وهذا تقليد ما زال سائدا في بيوت التدريب . كما كان على الفلاح ان يدفع ائارة المتق عند زواج احدي بناته ، وهذا تقليد ما زال ساري المفعول في سمدين ودارين ، وروحة الصلحة في حال خصام بين الفلاحين . لا بل كانت ثمة قيود على انتقال الفلاح من اقطاعي لآخر . واخيرا ليس اخر ، كان على الفلاح ان يعطي الاقطاعي ، الذي لا يساهم بقرش واحد في تكاليف الانتاج نصف المحصول .

تفاوت معظم علاقات التبعية هذه امام حركة الفلاحين الاخيرة . فاستعاد اهالي كرامتهم وتحرروا ولو مؤقتا من اشكال الاستغلال السابقة . الا ان الحركة عجزت من تحقيق مطلبها الاساسي : ارقام المبكات على تحمل نصف تكاليف الانتاج ، مقابل انزعاعهم لنصف المحصول . وادت انتكاسها الى عقد سلسلة اتفاقيات ضمان موسم واحد اشرف على توقيعها قائد موقسم الدرك في حلبا ، النقيب جورج الاسبر . بموجب هذه الاتفاقيات انتهت معظم علاقات الحصص في السهل (الفلوقية) ، واستعاد المبكات حرية التصرف باراضيهم . فراحوا يعملون بانجاريين .

اولا : محاولة بيع اراضيهم من راسماليين زراعيين يؤسسون مشاريع استثمار للحضيات وثانيا : استخدام ملكيتهم للبيوت - المعيرة بيوتا زراعية حسب قانون عثمانى - ما زال يعمل ؟ في بلد الاشماع والقرور - اما لتشريد الفلاحين واما لاستعادة السيطرة عليهم وفرض علاقات التبعية القديمة .

هكذا تالت اذارات اخلاء الاراضي والمآزل على الفلاحين . فطرد المبكات معظم اهالي سمدين ودارين وعددا من اهالي جاتين وحكر جاتين .

وها ان بكوات تل حميرة ينفذون مخططات بكوات السهل بمساعدة الدولة وتخطيطها . يتنقل الفلاحون اخبارا فمأدها ان القرية مرشحة للزراعة . فنية مغاضرات تجري الان بين ال عباس وال درياس - بكوات القرية ، وبين ال بوجودة ، اصحاب مشاريع - المعيرة استثمار راسمالية لليبون والحضيات في المجوار بهدف بيع كل اراضي القرية من ال بوجودة . ومهما يكن من امر ، فان المبكات مصبون على استخدام قضية الساكن لاستعادة سطوتهم على من تبقى من اهالي القرية .

تقع تل حميرة على بعد كيلومتر واحد على

الوجوه القديمة والجديدة -

القديمة نفسها . ابناء العائلات

« العريقة » واصحاب الملايين .

الوجوه التي نسيها الناس

ونسيت نفسها في أزمة السبعة

اشهر التي اعقبت ٢٣ نيسان .

النواب الذين لم يطلع صوتهم

مع مظاهرات واضرابات

الطلاب (الا حينما ناداهم

الطلاب « ٩٩ حرامي ») ،

ومع تحرك الطبقة العاملة

من اجل الضمان الصحي والغاء

مادة الصرف الكيفي وزيادة

غلاء المعيشة . كلهم عادوا

وقد اقترب « الموسم » .

وحسب اصول « اللعبة »

لعبة الدجل

« الديمقراطي » -

فجميعهم اصحاب رسالة مهم خديعة الشعب وصالحه يتساوى في ذلك الاقطاعي ابن الاقطاعي ونري التهمة المخلوق والاستاذ الجامعي المشبه الصلات او « الاشتراكي » الذي يطلع بنفوي ان « النظام » شيء و « العهد » شيء اخر !

عادل عسيران ، مجيد ارسلان ، فضل الله تلحوق ، عبد المجيد الزين ، سليمان المكي ، بشير المنيان .. وكل الآخرين : ما هو راسمالمك لتصبحوا نوابا ؟ وفقا للمنطق السائد في نظام تمارس الحكم فيه فنية من الاقطاع السياسي الذي فقد تسما كبيرا من الاراضي التي كان يملكها فان اصول اللعبة « الديمقراطية » تفترض « مؤهلات » معينة في الذين يطعون الى « نبيل الشعب » .

القاعدة الاولى ان على النائب ان يكون سليل عائلة اقطاعية « عريقة » ، سواء في استقلالها للفلاحين او في عائلتها لكل عصور الاستثمار الزائل منه والحاضر . الذين كانوا يملكون الجنوب والباق والشوف باراضيهم وسكانه والذين يملكون اراضي عكار ويحاولون طرد الفلاحين منها . هؤلاء هم الذين

بعد ذلك لا يفدو عجيبا ان اعلان جيبس النواب والمرشحين ايمانهم بالنظام « الديمقراطي البرلماني » ولسان حالهم ما

الحربة صفحة ٨

نقاش حول معهد العلوم الاجتماعية :

رسالة القاري :

صدر في مجلة « الحرية » العدد ٥٧٧ مقال يتناول معهد العلوم الاجتماعية (الجامعة اللبنانية) أن هذا المقال لم يتوصل بنظرنا الى النقاط التناقض الرئيسية بين الفئات المتواجدة في المعهد . لذلك رأينا ، سعياً منا للمساهمة في توضيح الأمور أن يكشف عن الثوابت الذهنية المتحركة بالاستنتاجا التي يتوصل اليها وعن المواقف الخاطئة التي يدعو لها .

التناقض بين الاختصاص وسوق عمل للخريجين

تطرح المقال مشكلة بطالة خريجي المعهد كتناقض بين الاختصاصات التي يعد لها المعهد ومجالات العمل المتوفرة لها . يتبلور هذا التناقض على الشكل الآتي :

١ - هناك قطاعات يمكن استغلالها لتوظيف الجازئين في العلوم الاجتماعية الا انها لا تستغل (قطاع التعليم - الإدارات ذات الطابع الاجتماعي) .

٢ - أن عدم استغلالها يجبر الخريجين على قبول وظائف لا علاقة لها بعلم الاجتماع .

٣ - أن ازدياد عدد الطلاب سيد من أهمية هذا الخلل .

ويستخلص الكاتب بأن تطور هذه الأزمة سيولد تناقضا ثانيا يضع الإدارة بين المعز القائم من المحافظة على المعهد ، ومن ثم على امتيازاتها ، وبين اللجوء الى التصفية في الامتحانات للحد من الخريجين ، الموقف الذي يضمها في تناقض اخر مع مجمل الطلاب : « كما أن تضخم بطالة الخريجين سوف يضع موضع التساؤل استمرار معهد

نتيجة اهداف القطاعيين في سهل عكار

ما أدى الى وقف تنفيذ بعض احكام الاصلاحات . وما أن هدأت الضجة التي اثارها المؤتمر الصحفي ، حتى عاوتت الدولة محاولتها . وراحت تعتد اساليب جديدة ، أكثر القوام من الاساليب السابقة .

كان الفلاح كامل خزام منذرا باخلاقه . ففتحت اللجان مؤنرا صفحتها جديدا بحضور عدد من الهاميين فضع استمرا حملة التشريد . الا ان الدولة حاولت تنفيذ الاصلاح يوم ٢٢ من الشهر الماضي ، بحضور مأمور الاجراء والدرك واليك حكيت الدرياس ، صاحب البيت . الا ان المحاولة باءت بالفشل : ازاء مقاومة الفلاح . فجلت الدولة الى حكمه صادر عن المحكمة العسكرية بقضي بسجن ابن الفلاح خزام مدة شهرين للضغط على الاسرة باخلاقه القزل . مما اضطر بعض افراد الاسرة لمغادرة المسكن لحاجتهم الى عمل الابن (وهو صاحب سيارة نقل بائنت بمصدر الرزق الوحيد لاسرة غارقة في الدين) . اما في الحالات التي لا يريد بها البكوات تكدي اكلاف الحاكم ، فتنتقل قوى الامر للضغط على الفلاحين لمغادرة مساكنهم بالحسن والا ... وهذا هو حال الفلاح سرهان خضور جدير .

ازاء هذه المحاولات ، ليس امام فلاحيه بل حذيرة - وسائر فلاحيه السهل - سوى طريق واحد : طريق لجان الفلاحين والعامل الزراعيين ونضالها من اجل برنامج النضال الخمس :

- ١ - استصدار قانون « منع تهجير الفلاح » من الارض .
- ٢ - تثبيت الفلاحين في مساكنهم وتسيبهم سندات ايجار او تملكهم المساكن باسمهم زمره .
- ٣ - السماح بتأسيس اتحاد للفلاحين .
- ٤ - السماح بتأسيس نقابة للمسال الزراعيين ناضل من اجل المطالب الخاصة للمال والمعاملات وعلى رأسها زيادة الاجور والاقادة من الضمان الاجتماعي .
- ٥ - اخراج من كافة الفلاحين المعتقلين ... حوادث عكار الماضية .

وذلك يجعله اكثر انسجاما مع اوضاع البلد الحالية (وهي لا تفكر بالخلي عن المعهد ونظريه في كلية الاداب مثلا الا كآخرة دواء لصد الفئات الخاطئة لها) .

لبرنامج الإدارة القديمة الأساسية التالية :

١ - تحويل معهد العلوم الاجتماعية الى معهد علوم « عملية » لتخدم بعض حاجات قطاع الخدمات وذلك باعتماد الموضعية اليمركية .

٢ - نفي الضمنية واللجوء الى وصف الظواهر كمنهجية :

٣ - نفي علاقة التخلف بالتحكم الإمبريالي في المواد التي تنطرق الى الانماء .

٤ - التركيز على تكيف الفرد على الأوضاع الاجتماعية في علم النفس ونفي الكتب الناتج عن استغلال الطبقات المسيطرة .

٥ - أن هذا البرنامج يبقى محكوما بآمرين :

١ - أن الفئة الرجعية من الاسادة التي تبنيا متفاوتة الذكاء في رجيمتها . ينشأ من هذا التفاوت تناقض هامشي بين عناصرها .

٢ - أن الإدارة باستيعابها باسادة متناقدين لا يمكن أن تحل هذا التناقض لانها تخضع لسياسة التوظيف العامة التي تسيرها مصلحة الزعامات السياسية ولا يمكنها الاضطراد معها لانها تستعملها لتزويد نفوذها وولائها التي تغيرها حسب الحسابات .

٣ - أن هذا الجانب من تبعية الإدارة يحول دون استخدامها لمركز الإبحاث بشكل يخدم برنامجها . وهي تتدبر من ذلك في كسل القاسبات . الا أن هذه المواقف يمكن أن تتخطا الإدارة نسبيا ، وبشكل يتناسب مع طبيعتها مثلا : اصلاح مركز الأبحاث بشكل يوفق بين مصلحة الزعامات السياسية ، وبين اتجاه تلبية المعهد لرافق قطاع الخدمات دون أن يعني هذا بالضبط محاربة الشركات والهيئات الدينية والاجتماعية التي تتولى تلك الأبحاث بل التعايش معها .

٤ - على كل حال يبقى نجاح عملية العبور تلك من الفكر الرجعي التخلف الى الفكر الذي تطمس رجيمته تحت سنار الاهداف العملية ، خاضعا الى مدى تقبل قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى على المدى البعيد الى هذا النوع من الفكر واستخدامها له .

٥ - أن عملية تكيف المعهد مع حاجات هذا القطاع ليست مستحيلة : فان هذا القطاع بدأ يشهد في ظل تراجع الوضع الغربي انتماءات السياحة والاصطياف والتجارة بشكل ملحوظ .

٦ - لا شك أن هذا الانتماء سيولد حاجة الى نوع من تنظيم العمل يتناسب مع محاولة التجار الهادفة الى التماسك وال« التخطيط » . أن هذا التنظيم يتطلب اختصاصات تعدت الحقوق الى إدارة الأعمال ويكمن أن تتعدى إدارة الأعمال الى دراسة السوق وتنظيم شروط العمل .

٧ - وضمن هذه الوجهة لا شيء يؤكد بأن الجامعة اللبنانية لن تتعدى قطاع الخدمات لتلبي حاجة القطاعيين عليه ، في محاولتهم الجديدة لتوظيف رساليتهم في قطاع الزراعة وذلك باستحداث كلية للزراعة اعد مشروع تنظيمها وينظر موافقة مجلس الوزراء عليه .

الصراع على الصعيد الطلابي :

٨ - الصراع بين الفئات الطلابية في المعهد ناتج من اختلاف أصولهم ومن ثم وعي هذه الفئات واهدافها .

يكتسب حصر تلك الفئات

بمجموعتين متناحرتين مع الأخذ بعين الاعتبار طابعها المتفتح الى امكانية انتقال بعض العناصر بينها :

١ - المجموعة الأولى : تتكون من شرائح بورجوازية صغيرة من حيث موقعها من الإنتاج أو من حيث نمط حياتها وهي ائبة غالبا من المدارس الواقعة مباشرة تحت تأثير الفكر الديني والامبريالي تحاول هذه المجموعة الانفتاح في السلم الاجتماعي من خلال الجامعة باستفادتها من الوضع القائم وهي كونها لم تصطدم بعد بمصالح البورجوازية المالية المهيمنة . وهي لا ترى أن تحقيق مصالحها يتنافى مع السيطرة الامبريالية . اما من ناحية سلوكها فهي تؤيد ايدولوجية الرسمية التي تبرر التخلف والارتباط بالامبريالية وأن برزت بعض الاتجاهات الإصلاحية اليمينية التي طرحت مسألة الوطني في لبنان . تلقت هذه المجموعة مع برنامج الإدارة على النقاط التالية :

١ - العداء للنظرة التقدمية في علم الاجتماع الذي يضم بطمس لاسباب التخلف الاجتماعي والصراع الطبقي . وتلقي الإدارة برنامجها هذه الفئة التي تحاول حل أزمة المطالبة دون المس بيقم النظام وضمن الحرس على « طهارة » الحركة الطلابية وإبعادها عن التحركات الشعبية . وهي تتكسل على مواقفها الرجعية لعزل المعهد عن التيارات السياسية التقدمية وتشجيعها على هذا بسماحتها بالانتماءات بتأييد نظرتها الرجعية وبشكل غير مباشر . (الدروس الخصوصية لبعض الطلاب الموالين في الترتيز لاطاعتها الإبحاث أو منح للسفر الى الخارج) .

٢ - المجموعة الثانية : أن هذه المجموعة تحل في ظروفها الاجتماعية وعيا تقديميا . فهي في الشرائح البرجوازية الصغيرة الفقيرة أو من المناطق المحرومة . وتعاين من المقاييس المعتدلة لتقييم النجاح الاجتماعي - أنتماءات الفئات الأجنبية مثلا - الاعتقاد على الفكر الاجنبي . وهي تتلقى على ضرورة التنمية وكشف اسباب التخلف وتصطدم بالايديولوجية التي تحاول طمسها .

٣ - أن هذه المجموعة تتلقى مع الاسادة الذين يعتقدون الفكر التقدمي ولا يمكن أن تفهم بعد الدراسات التي تنجزوها في وقت تسيطر الإدارة على مركز الأبحاث ، وتستعمله لآزاريها وفي وقت يستخدم اسادة رجعيون مكانهم في المعهد « للارتقاء » والدراسات التي تتجاهل الجامعة من الشركات الخاصة .

٤ - أن مجموعة الاسادة التقدميين قد عبرت عن مواقفها الشريفة بميلها لاختلال الفيرت العربية التي يفرضها المقال انها وجدت لتنظيمها الدروس الحفلية واستخدامها لتعريف الطلاب على مشاكل المناطق المحرومة لدافعتها من خلال الدروس ولكن ما تسميها الظروف عن ايدولوجية الطبقة العاملة التي تشكل القاعدة العلمية لعلوم الاجتماع .

٥ - أن موقف المجموعة التقدمية من هؤلاء الاسادة الشرفاء هو دعمهم ضمن حدود نمايزهم عن باقي الاسادة ، وبالتالي عن الإدارة ، وجلبهم الى مواقع أكثر جذرية تتفخها الحركة الطلابية وذلك بإشراكهم ببرنامج نقالي مناهض لبرنامج الإدارة . يقوم هذا البرنامج على الخطوط العامة التالية :

١ - دحر ايدولوجية الرجعية التي تستخدمها الإدارة للسيطرة على مصير المعهد ولتغلبه الطلاب .

٢ - نشر ايدولوجية الطبقة العاملة التي تربط علم الاجتماع باهداف التحرر والانساء وذلك بتطوير اطر الفضال الطلابي (اللجان) ، استعمال قاعة المحاضرات - واخرى - المشاركة الطلابية ضمن مؤسسات المعهد : اشتراك الطلاب بالابحاث .. توجيه الإبحاث الى مشاكل التخلف في مجتمعنا .

٣ - أن هذا النضال لا يمكن أن ينظر الا : ١ - بما تنبئه الحركة العامة لنضال الجماهير وانتصاراتها المرحلية . والا أصبح ضريبا من الخيال .

٤ - ضمن تطور الظروف العامة للحركة الطلابية .

٥ - بانتهاز ثغرات برنامج الإدارة لانتزاع المبادرة منها .

٦ - أن هذا النضال يربط مشكلة ايجاد العمل بتطور ظروف العمل وتطور القوى التي تعمل لتحسين تلك الظروف .

٧ - أن القفز عن الممارسة اليومية لهذا النضال يقود الى المواقف الخاطئة التي يتبناها المقال كصور الإدارة في موقع الفناء ، وتصور تناقضها مع الفكر التقدمي كتناقض انفخاري مع مجمل الطلاب . بينما الإدارة وازلامها يتفخرون الانتماء لكتائب بعض الطلاب التقدميين وهرماتهم من الخج . وقد يقودها هذا التصور الى الانزلاق في برنامج الإدارة ونسبته لك الانزلاق بتقصير الإدارة المزعوم عن تحقيق برنامجها .

٨ - انه لن الجيل أن ندعو الطلاب الى التفتيش . الا أنه يجب توضيح النقاط التي نريد أن نناقشها . أن هذا النقد يسمى لتحقيق ذلك .

(طالب في معهد العلوم الاجتماعية)

تمليق « الحرية »

ينصب جواب الرسالة التي كتبها « طالب في معهد العلوم الاجتماعية » على نقطتين رئيسيتين :

١ - احتيال اتساع في سوق العمل يتيح لطلاب المعهد مجالات استخدام جديدة . مما يلغي تصوير مقال « الحرية » للموضوع ، وتشيده على لا جدوى المعهد .

٢ - وجود تمايز في صفوف الإدارة (إدارة واسادة) والطلاب ، يفتح نافذة للنضال في سبيل تطوير المعهد ، ولا سيما في سبيل تطوير في مضمون تعليمه . وهذا ما بدأ ان مقال « الحرية » السابق قد افقده .

لا شك أن الايضاحات التي يقدمها الجواب ، صحيحة . صحيح أن الاحتفال ، الى حد ما ، وارد . وصحيح أن التمايز فطري . لكن ما دلالة الواقع التي تقدمها الايضاحات دون انتباه الى أن ما يشار الى هذه الوقائع حتى تبدو الاستنتاجات اكيدة ؟

١ - المشكلة التي لا يعمل الجواب على اثارها هي ، في رأينا ، المشكلة الرئيسية . فالرسالة لا تطرح مسألة الدور الذي يمكن لمؤسسة علم اجتماع أن تقوم به ، في مجتمع كالاجتمع اللبناني . لا شك أن الرسالة تنطرق الى الاحتفال « العملي » (الوضعي اليمركي) الذي تعمل الإدارة على فرضه على تعليم المعهد . كما انها تربط بين هذا الاحتفال وبين حاجات محتلة للراسمالية التجارية والمهرتية لكن هذا المنطق يكفي بالإشارة الى الامر كحدث يخص المؤسسة وهذا . أن الفرج من اطار المؤسسة المتحركة يتطلب تناول صلات المؤسسة بمؤسسات أخرى .

رسالة من طالب وتعليق « الحرية »

١ - لماذا ترفض المؤسسات « الشهائية » أن تستخدم « اجتماعيين » ؟ هذا بينما كان بنا أن استحداث المعهد تم في ضوء استعدادات الانعاش الاجتماعي ، والشروع الاخر ، وتشكيل الفرق المتعددة النشاطات العاملة في وزارة التصميم . في تونس والمنسفال ، حيث عمت بعمق « ايرف » ، أمكن استعمال فرق شكل « الاجتماعيين » عناصر بمن عناصرها . لكن السلطة هناك اضطرت لهذا الاستعمال بسبب حدة الصراع بين الفلاحين وكبار ملاك الأرض ، وبسبب حدة الفجوة بين المدينة والريف . استندت الدولة « اجتماعيين » في محاولة « حل » هذا الصراع ، وتخفيف نتائج الانتقال من علاقات سابقة للراسمالية الى علاقات راسمالية . أن هذا المثل لا يعني ، طبعا ، أن الوجهة الوحيدة لاستخدام « علم الاجتماع » هي الوجهة القنسية أو السنغالية ، ومن بعدها الجزائرية . لكنه يعني أن « علم الاجتماع » يصبح طيفيا في مجتمع يستطيع أن يطمس صراعات في مؤسسات قائمة تكونت خلال تاريخ طويل . وهذا ما حدث في لبنان خلال الستينات . لذلك بدأ معهد العلوم الاجتماعية

بلا دور ، لذلك انتج مجازين لا مكان لهم ، ولا حاجة للإدارة بهم . وإذا احتفظت الإدارة ، رغم هذا الوضع ، بالمعهد ، فلاه يسمح باستيعاب ملاك اداري وتعليمي مواضع عدا أنه يساهم في ااطلة مدة الدراسة ، وتأجيل انخراط بعض الطلاب في سوق عمل مخفية .

٢ - اما الاستعمال ايدولوجي الجحت ، والذي يصب في التعليم ، فلا يبدو حتى اليوم أن التحالف الحاكم يشعر بحاجة للاستيفاد الواسع بصلاح علم الاجتماع لمسيب نفسه الذي استبعد « الاجتماعيين » من المؤسسات « الشهائية » .

٣ - في هذا الاطار يصبح الدور التقدي لمعلم الاجتماع ، لا سيما الماركسي المشر ، محدود الهيز الرسمي . فالمثقفون الذين يضلمون بهذا الدور لا يفصلهم عن مصالح التحالف الحاكم الا غارق بسيط ، وان أخذ بالاعتنا .

٤ - ودخل موقف من نمط حسن مشرفة الى الحكم ، بالشروط التي دخل واسمر بها ، دليل على ضعف هذا الفارق . فالؤسسات الرسمية لا تنسج للقد ، ومن جعله ، الا ضمن حدود جد ضيقة تطل هذا النقد بصورة شبه كاملة .

٥ - اذا صح هذا الاطار انضغ تناقض مواقف الرسالة . فالطالب يدافع عن احتمالات سوق علم الاجتماع بنطق الراسمالية التجارية . وينبئ ، ضمنا ، استخداما (المستبعد) لمعلم الاجتماع . وهو يدافع عن الدور التقدي لمعلم الاجتماع دون انتباه الى أن احتمالات استخدام كفاءات « الاجتماعيين » لا تتحقق الا على حساب الضمون التقدي لمعلم الاجتماع فذلك أن الرسالة لا تنطرق لوظيفة المؤسسة ولوظيفة

٦ - ان تحديد الوجهة العامة لا يلغي ، طبعا ، ظاهرة الاسادة « الشرفاء » (رغم أن الموضوع لا صلة له بالشرف ، فالصراع الطبقي هو محكم ومقاييسه) . لكن الوجهة العامة تطرح سؤالا عريضا حول تناقضات المؤسسة التعليمية ، لم تكده الحركة الطلابية والمهرتية والحركة الديمقراطية الوطنية معها ، تبدا بالجواب عليه . وإذا لم تقس الظواهر الجزئية وبهذه الوجهة ، أولا ، القيس علينا وزنها ودورها .

مسألة المنح في الجامعة اللبنانية

تعميم المنح على اساس الدخل باشراف لجنة تمثل مصالح الطلاب

١ - ضرورة زيادة عدد المنح ، بحيث يتسع عدد المستفيدين منها .

٢ - ضرورة حصر التوزيع في الفروع التي يوجد منها في كافة الجامعات الأخرى ، لخريجي الجامعة اللبنانية مع زيارتها في هذه الفروع بحيث لا يبقى خريج واحد راسب في التخصص ، محروم من هذا الحق .

٣ - ضرورة وضع الاعتبارات الطائفية والوساطات جانباً ، تبعاً للبدن الأولين .

٤ - ان هذا الشكل الذي يقترح فيه تنظيم منح التخصص لا يمكن أن ينفذ الا تحت اشراف لجنة متحررة من الارتباطات السياسية مع أي من اطراف النظام ، وبالتالي لجنة لا تتعارض مع المصلحة الطائفية أي لجنة يشكل فيها مندوبو الطلاب النسبة الكبرى ، وهنا يمكن اقتراح لجنة في كل كلية تكون من لجنة الامتحانات ذاتها التي لا بد أن يضم الاسادة والطلاب بشكل متساو ، يناط بها صلاحية تحديد أسماء الخريجين الراغبين في التخصص وذلك وفقا للبيود الثلاثة المحددة اعلاه ويعتبر قرارها في هذا الصدد نافذاً ، على أن تعدد المنحة من قبل اللجنة الأخرى : مندوباً مجلس الجامعة ومندوباً الطلاب ، حسب ظروف المعيشة في البلد الذي يقصده الخريج .

منح التفوق الدراسي :

وهي المنح التي تعطى للطلاب الفائزين على الامتحانات في الامتحانات نهاية العام ، - دون واسطة طبعا ، دون النظر الى الطائفة - والمطفي في هذا الصدد ، أن تكون اللجنة التي تعدد أسماء الطلاب القويين المستفيدين من المنحة هي لجنة الامتحانات نفسها التي لا بد وأن ينص قانون تنظيم الجامعة على تأليفها مناصفة من الطلاب والهيئة التعليمية وهذه المنحة ايضا ، ينبغي أن يؤخذ في توزيعها ، اعتبار الدخل المالي . وموضوع توزيع المنح ، وزيادة عددها ، مرتبط الى حد كبير بموضوع البرامج وأنظمة الامتحانات التي تقلل من عدد القاجين وبالتالي من عدد المستفيدين من المنحة . وهنا ايضا ، لا بد من إعادة التفكير بضرورة تعديل البرامج وأنظمة الامتحانات تحت رقابة طلابية فعالة ضمن مجالس ولجان يتشكل فيها الطلاب مناصفة .

٥ - ان الحركة الطلابية تطرح موضوع المنح بشكله الشامل ، كما بينا في سياق هذا المقال . أن تحقيق هذا الطلب ، يشكل مكسبا أساسيا لنظام عادل للنح ، كما أي شيء آخر - لا يتحقق الا بالواجهة الحازمة في وجه الخصم الأساسي للحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية : النظام .

تشكل قضية المنح الدراسية موضوعا أساسيا بالنسبة لطلاب الجامعة اللبنانية وذلك لكونها ترتبط الى حد كبير بوضعهم الاجتماعي .

فغالبية الطلاب من اصول ريفية بورجوازية صغيرة ، يضطرون للمعمل لكسب المعيش وتأمين السكن ، فلا يعود بمقدورهم متابعة الدروس يوميا مما يشكل عائقا يحول دون نجاحهم في امتحانات نهاية السنة ، أي أنهم لا يستطيعون تأمين التفرغ اليومي ، ولينمتكوا من ذلك يقضي تأجيل المنحة لهم .

٦ - من هنا أهمية تعميم المنح على أبناء الفئات ذات الدخل المحدود الذين يشكلون غالبية طلاب الجامعة مع مراعاة التفاوت في الدخل أي أن يحدد حد أدنى لقيمة المنحة يحسب فيها الحد الأدنى من المصاريف الشهرية وغلاء المعيشة الخ .. التي يتكدها الطالب ثم ترتفع القيمة بصورة نسبية كلما قل دخل الأسرة ، وكلما زادت التكاليف .

٧ - المشكلة التي تطرح مباشرة هي كيفية التأكد من الدخل وتعيينه ، وهذا ما لا يسهل تحقيقه فوراً ، ولكن ضرورة ضمان توزيع المنح بشكل عادل ، ولو تأخرت المباشرة بهذه الوجهة ، تبرز أهمية تأليف لجنة متكافئة من مندوبو الطلاب ومندوبى مجلس الجامعة (يمكن في هذا الصدد اقتراح لجنة رباعية ، يمثل فيها الطرفان مناصفة) يناط بها مهمة التدقيق في الدخل وتحديد الحق .

منح التخصص

٨ - اما من المنح التي تعطى للتخصص في كافة الفروع في الخارج ، فان النظام الحالي المتبع بشأنها يقتضي نسفه ، فهو يخصم عددا محدودا لا يزيد منه الا القليل من الخريجين ، وذلك بعد أن يتم ترتيبهم حسب الطوائف ، وبعد أن يؤخذ بعين الاعتبار مستوى الدم الذي يلقاه من إحدى « الشخصيات » ، أي أن النظام الراهن ،

طائفي ، رعب للواسطة ، مما تضرر نوعية العناصر التي توفد للتخصص : ميسورون اجتماعيا ، منسبون سياسيا الى الاقطاع السياسي . فلا يمكن في ظل هكذا نظام أن يند خريجو الجامعة اللبنانية منه على الإطلاق .

٩ - يبقى على الحركة الطلابية أن تناضل في سبيل اقرار شكل آخر :

تقرير الشهيد عبد الخالق محبوب إلى المؤتمر التدويمي لـ كادر الحزب الشيوعي ١٩٧٠

تحويل الانقلاب إلى ثورة شعبية هو الواجب الأساسي المطروح في طور الفترة الأولى من مرحلة الانتقال

اللائين من جماهير الثوارين للعمل الثوري وخلق تحالف ثابت بينهم وبين الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي . هو نشر الوعي الاجتماعي بين مختلف فئات الكادحين اعنادا على النظرية الماركسية اللينينية ... الخ . هذه المهمة التاريخية تنهض بها الطبقة العاملة وطلعتها الشيوعيين بكل طاقاتها وكل قيده على حرية الطبقة العاملة وكل سد يقام لجيش هذه الطاقات يعوق من تنفيذ هذا الواجب ومن أحداث ثورة اجتماعية عميقة في البلاد .

ثالثا : من زاوية ما انتجته الحركة الثورية وحركة الطبقة العاملة من مكاسب خلال نضالها الشاق والطويل . والتنظيـمات المستقلة للطبقة العاملة والحقوق الديمقراطية للجماهير الثورية كانت مدار نضال عميق ضد القوي الرجعية والاستعمارية في بلداننا ، وهذه الجماهير تدخل في فترة انجاز الثورة الديمقراطية من فوق تلك التقاليد والمكاسب لا بتصفيتها ، ولعلنا نحن الشيوعيين قبل غيرنا الا نفل من هذا الرصيد الضخم الذي يشكل عنصرا هاما لانجاح الثورة الديمقراطية في بلدنا ثم نقلها صوب الاشتراكية .

رابعا : من زاوية المصالح الحقيقية للطبقة العاملة السودانية وهي التي ما زالت تعيش تحت ظل الاستغلال . ان فترة الانتقال - الثورة الديمقراطية - لا تعني الغاء الاستغلال الرأسمالي والسبيل الوحيد لذلك هو توفير الشروط المادية والسياسية للانتقال بجميعة صوب الاشتراكية . وبدون حق الطبقة العاملة في التنظيم والاضراب فإن الانتقال - الثورة الديمقراطية - لا تعني الغاء الامتيازات والسياسية السودانية في الاضرب والاضراب هذه الطبقة كقوة يعتمد عليها في النضال من أجل انجاز الثورة الديمقراطية وحسم فترة الانتقال ومواجهة مهام الثورة الاشتراكية . ان الطبقة العاملة السودانية ما زالت تتمرض بالآلاف للعطالة ، ما زالت اهجورها ، في القطاع الرأسمالي في مستوى المراكز الطبقية . وهرمان الطبقة العاملة من حق الاضرب سلاح يواجه اليوم عليها الى صدور هذه الطبقة .

لقد كان قرار حل اللجان الثورية الشعبية

ومن ناحية أخرى نفتح نواجه تاريخيا واقعا للحركة الثورية في بلدنا برزت فيه تنظيمات الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية الأخرى ، وكونت الطبقة العاملة حزبها السياسي الماركسي اللينيني . وقد ناضلت الطبقة العاملة السودانية وطلعتها الشيوعية لأكثر من حقبتين من الزمن من أجل حقوقها في العمل والتنظيم . ان بعض الرفاق لا يرون في هذا التشريع اتجاهها سلبيا وأورد مثلا لهذا ما كتب بعضهم من المايملين في الصحافة : «لو نظرنا لهذا الموضوع بمعمق ، وعلى أرض الواقع نجد ان هذا التحليل غير صحيح. فحزبنا ما زال قائما يمارس نشاطه السري والعلمي وبرضى تام من السلطة وتحت علمهم وان فروعا في مجالات العمل والسكن تمارس نشاطها والسلطة تعلم ذلك . ان حزبنا يمثل في السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية .. ان سكرتير حزبنا الذي بين قادة الاضراب الذي يشارك في توجيه الرأي العام مع أعضاء مجلس الثورة ... الخ » .

ونود في هذه القضية ان تكون واضحين : أولا : من زاوية طبيعة الثورة الديمقراطية نفسها نحن كشيوعيين نرى ان هذه الفترة تحتاج بطابع تغير الحياة على أسس ديمقراطية ومن زاوية خصائص فترة الانتقال في بلداننا فان هذا التغير على أسس الديمقراطية هو الذي يجعل العملية العسكرية التي غيرت السلطة تسير في طريق التحول الى ثورة شعبية حقيقية . ان مفهوم « حل جيبوع » الأحزاب « هو في واقع الأمر تصور خاطئ » تصور انقلابي وهو يعبر عن قصور حقيقي في فهم طبيعة المرحلة الانتقالية بوصفها مرحلة انطلاق وتعميق للصراع الطبقي الاجتماعي في بلدنا بما يكفل انجاز الثورة الديمقراطية ، بما يكفل حسم هذه المرحلة لصالح الديمقراطية في الثورة الاشتراكية . لهذا فالوقوف من هذه القضية يعني ، وعلينا ان نناضل بهزم من أجل حق الطبقة العاملة في الديمقراطية والتنظيم والتشاط المستقل .

ثانيا : من زاوية مهمنا لدورنا كشيوعيين خلال انجاز مرحلة الثورة الديمقراطية في بلدنا . ان الواجب المقدم علينا هو ايقاظ

وتسلسلها وتربطها في بناء الخدمة العامة لامتكان تحديد الادوار والمراكز بحقلنا الإزدواج او البطالة المعنوية .

صدرت مجموعة قوانين لتنظيم التجارة الخارجية في القطاعين العام والخاص وهي سلمية في مراعاتها لخصائص فترة الانتقال (مراعاة مصالح البرجوازية الوطنية) ولكننا نرى انه من المهم في حالة القطاع الخاص النظم في هذا الميدان ان يوجه جزرا - من أرباحه لمواجهة مشاكل التنمية في بلدنا .

وقعت في هذه الفترة اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع المسكر الاشتراكي واهم هذه الاتفاقيات الاتفاقية السوفيتية التي نقلت حجم التبادل التجاري بيننا الى ١٥ مليون جنيه . ان هذه الاتفاقيات تشكل خطوات سياسية هامة من أجل تطور الثورة فسي السودان . وقع ايضا قرعى ليبي يبلغ سبعة وربع مليون من الجنيهات (ولكننا نلاحظ ان أكثر من نصف هذا القرض ، اي أربعة ملايين من الجنيهات ذهب لتنمية القطاع الرأسمالي في البلاد . ان هذا يدل على انتصار للاتجاهات الرأسمالية في السلطة ونرى انه من المهم خلال فترة الانتقال ان ترتفع باستمرار كفة قطاع الدولة .

علينا ان نلاحظ في نفس الوقت مواقف واتجاهات سلبية عاينت تطور الثورة الديمقراطية في بلدنا ، فالامران نيرة (١) و (٢) ينصان على حل جميع الأحزاب السياسية و « أي تشكيل سياسي أو أي تنظيم يحتل ان يسفلق لأفراض سياسية . » على تحريم الاضرب للجماهير العاملة ، ويقتصر مجرما كل من « يقوم بأي عمل من شأنه اثاره الكراهية بين طبقات الشعب بسبب اختلاف الدين أو الوضع الاجتماعي » ، ومن يشهر بوزير أو عضو من مجلس الثورة .

نحن نعتبر فترة الانتقال - انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية - غنية بالصراع الطبقي وتعتمد في نجاحها على تمتع الجماهير الشعبية بمسئوليات عال من الديمقراطية - في التنظيم وفي الرأي الخ . ولهذا فكل قيد على هذه الجماهير يعوق تطوّر الثورة ويؤدي الى تقوية مراكز القوى الرجعية .

تتبع « الحرية » نشر تقرير الشهيد عبد الخالق محبوب ، وفي هذه الحلقة ينال التقرير الحديث عن مرحلة الانتقال ونضال الشيوعيين في هذه المرحلة .

ان تغيير البناء الحالي للخدمة العامة مسألة معقدة للغاية ولا يمكن احداثه دفعة واحدة ، كما أنه يجب ان تتوفر لهذا التغيير مقومات عديدة خارج بناء الخدمة ذاته ، ولأحداث هذا التغيير في جهاز الخدمة واعادة بنائه في سبيل خدمة المصالح الشعبية هناك إجراءات وعوامل لا بد من احداثها :

١ - استمرار تدعيم الرقابة الشعبية على الأجهزة الادارية والتنفيذية بعد رسم طريق تحقيقها شرطا ضروريا لتحسين أوضاعهم . وتحديد الرقابة وإجراءاتها حتى لا تنقلب الرقابة الى معوق ، وحتى لا تزرع القوف والسلبية عند المايملين .

٢ - استمرار التمييز بأهداف الدولة العليا وتحديد الحقوق والواجبات تحديدا واضحا باعتبار ان غالبية المايملين العظمى لهم مصلحة مباشرة في زيادة الانتاج وحسن الادارة .

٣ - ضرورة نشر الوعي التخطيطي عند كافة المايملين في الأجهزة الادارية والتنفيذية المختلفة .

٤ - تقصير الإجراءات والتكثيف من شأنه اثاره الكراهية بين طبقات الشعب بسبب اختلاف الدين أو الوضع الاجتماعي » ، ومن يشهر بوزير أو عضو من مجلس الثورة .

الخبر العام لوزارة التربية
مندوب عن وزارة العدل
مندوب عن وزارة المالية
مندوب عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
مندوبان يفتارها اصحاب المعاهد الخاصة وتصادق عليها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
مندوبان عن نقابة مطبعي المدارس الخاصة يفتارها مجلس النقابة وتصادق عليها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية : عضوين

يثير استعراض تركيب المجلس الإداري الشكوك ويثبت على التأكيد من أنه لن يكون هناك من قرار يصدر عنه ويخدم مصلحة المعلم ، حتى ان امكانية ارتفاع صوت ممثل عن المعلمين قد خلق تهما لعمالين رئيسيين :
١ - اشتراط قبول وموافقة الدولة على العضو المنتخب عن المعلمين ، والدولة تحسن جيدا اختيار من هو اياكم اذا لم يكن عدو نفسه .
٢ - النسبة غير العادلة في التمثيل ، اذ نجد ٤ ممثلين عن الدولة مع ممثلي اصحاب المدارس ضد ممثلي المعلمين .

بعد هذا العرض لجمل اوضاع صندوق التعويضات نستنتج ما يلي :
١ - ان المعلم يغذي وهذه الصندوق والمستفيد المباشر هو صاحب المدرسة .

٢ - لا يتقاضى المعلم من الصندوق سوى ما كان اودعه في السابق وهذا بالطبع لا يعتبر تعويض صرف نهاية الخدمة .

٣ - الدولة تحكم باختيار ممثلي المعلمين الى مجلس ادارة الصندوق .

٤ - ابقاء عدد ممثلي المعلمين اقلية لجعل جميع القرارات الصادرة عن المجلس تصب في مصلحة صاحب المدرسة .

٥ - التحالف الخمين بين الدولة واصحاب المدارس .

هذه الاستنتاجات تطرح على المعلمين مهام ومواقف يشكل الالتزام بها والنضال في سبيل تحقيقها شرطا ضروريا لتحسين أوضاعهم .

ان مطالب المعلمين هي :

١ - إلغاء الموافقة المطلوبة من قبل الدولة على ممثلي المعلمين .
٢ - جعل نسبة التمثيل متساوية بين ممثلي المعلمين من جهة وممثلي اصحاب المدارس والدولة من جهة أخرى .
٣ - تشغيل اموال صندوق التعويضات الجديدة حاليا في مشاريع تخدم المدرس .
٤ - استعادة المادة ٣٥ الصادرة في قانون ١٩٥٦ كما هي .
٥ - النضال من أجل ضم صندوق التعويضات الى صندوق الضمان الاجتماعي .
الكبرى التي تحسم من معاش المعلم . وثيقين لنا ايضا ان المعلم هو الذي يساهم ايضا في سد نفقات الهيئة الادارية الضخمة ورغم هذا الاجفاف الكبير لا بد من استعراض تركيب مجلس ادارة صندوق التعويضات لتبين مدى ارتباطه بالمعلم ومدى دفاعه عن مصلحته .

١ - ان صندوق الضمان الاجتماعي لا يساهم بتقليته العامل وانما رب العمل .
بند الإبقاء على الوضع كما هو يتبع للدولة فرصة التفرغ بكل قطاع من القطاعات الكالحة كل على حدة وفريه .
ج - توحيد الصندوقين لجعل امكانية ربط نضال المعلم بنضال العامل مع ما يعمل هذا الربط من امكانية عملية للدفع والتطوير في سبيل الحصول على مكاسب أفضل لكل الطرفين .

صندوق تعويضات معلمي المدارس الخاصة

المعلمون يمولون الصندوق لصالح مدراء المدارس وموظفي الدولة

في صندوق التعويضات ، بل احكيت السيطرة على المعلم بتكريسه خادما لصاحب المدرسة. فشرط المـ ٢٥ سنة لم يعمل . كذلك شرط البقاء في مدرسة واحدة خلال المدة ذاتها ودون انقطاع لم يعمل . وبإبطال حق صاحب المدرسة بالصرف خلال سنتي التجربة - بقي كما هو . بل احكم الطوق حول رتبة المعلم بالمادة ٣٩ التي تنص : « تصفى حقوق افراد الهيئة التعليمية عند صرفهم من الخدمة أو استقالتهم ، وفي حال العودة الى ممارسة التعليم في المعهد نفسه أو في معهد آخر تنشأ حقوقهم ابتداء من مباشرة العمل الجديد » .

١ - استباق احتمالات نمو حركة عمالية المعلمين عن غيره من القطاعات قيمة شكلية ، وآخر تطبيق احكام قوانين العمل اللبثاني الصادر عام ١٩٤٦ وأظهر المعلم وكأنه متقدم بما يقدمه له قانونه الخاص ، الذي صدر عام ١٩٥١ ، على بقية الفئات العاملة .

٢ - ارتفعت نسبة المحسومات المقرضة على المعلم الى ٥٠ بالمائة لا دون ٥٠ ليرة و ٧ بالمائة لا فوق . شرط ان يتقاضى المعلم سنوي التناقص « التجربة » ثم يعيده الى المدرسة استاذنا منيرنا ، اي جييدا ، في الخدمة . وهكذا يبقى المعلم طوال مدة خدمته منيرنا وفي مدرسة واحدة ، او جييدا ، وليس له الحق بالتعويض .

٣ - يدفع صاحب المدرسة من المدرسين الداخليين في الملاك مبلغ ١ بالمائة عن الابتدائي و ٢ بالمائة عن التكميلي والثانوي .

٤ - لم يلزم صاحب المدرسة بتسجيل المدرس الذي يعمل لديه في صندوق التعويضات وإذا تخلف المدرس عن تسجيل اسمه لدى الصندوق خلال ٦ اشهر من تاريخ ابتدائه بالتدريس يعتبر حقه ساقطا عن سنتي الخدمة السابقة .

٥ - عدلت المادة ٣٥ المتعلقة بكنية صرف تعويض المدرس على ورثته والحقت بالحكام القانون المتعلقة بموظفي الدولة والإطلاع على الاحكام المتعلقة بهذا الشأن في قانون موظفي الدولة يظهر لنا اهمية استعادة تطبيق المادة كما وردت سنة ١٩٥٦ .

بعد استعراض اهم التعديلات الصادرة في سنة ١٩٦٤ ، والمتعلقة خصوصا بصندوق التعويضات ، نرى ان المعلم يتقاضى تعويضه من دخله ، بل ان ما يساهم به على مدى مدة الخدمة المحددة تزيد عما يقبضه كتعويض ، وبالتالي تبقى مساهمة الدولة ، المرونة - بوقوع عجز في الصندوق ، شكلية . وكذلك مساهمة اصحاب المدارس ، وذلك للنسبة الكبيرة التي تحسم من معاش المعلم . وثيقين لنا ايضا ان المعلم هو الذي يساهم ايضا في سد نفقات الهيئة الادارية الضخمة ورغم هذا الاجفاف الكبير لا بد من استعراض تركيب مجلس ادارة صندوق التعويضات لتبين مدى ارتباطه بالمعلم ومدى دفاعه عن مصلحته .

١ - استباق احتمالات نمو حركة عمالية المعلمين عن غيره من القطاعات قيمة شكلية ، وآخر تطبيق احكام قوانين العمل اللبثاني الصادر عام ١٩٤٦ وأظهر المعلم وكأنه متقدم بما يقدمه له قانونه الخاص ، الذي صدر عام ١٩٥١ ، على بقية الفئات العاملة .

٢ - ارتفعت نسبة المحسومات المقرضة على المعلم الى ٥٠ بالمائة لا دون ٥٠ ليرة و ٧ بالمائة لا فوق . شرط ان يتقاضى المعلم سنوي التناقص « التجربة » ثم يعيده الى المدرسة استاذنا منيرنا ، اي جييدا ، في الخدمة . وهكذا يبقى المعلم طوال مدة خدمته منيرنا وفي مدرسة واحدة ، او جييدا ، وليس له الحق بالتعويض .

٣ - يدفع صاحب المدرسة من المدرسين الداخليين في الملاك مبلغ ١ بالمائة عن الابتدائي و ٢ بالمائة عن التكميلي والثانوي .

٤ - لم يلزم صاحب المدرسة بتسجيل المدرس الذي يعمل لديه في صندوق التعويضات وإذا تخلف المدرس عن تسجيل اسمه لدى الصندوق خلال ٦ اشهر من تاريخ ابتدائه بالتدريس يعتبر حقه ساقطا عن سنتي الخدمة السابقة .

٥ - عدلت المادة ٣٥ المتعلقة بكنية صرف تعويض المدرس على ورثته والحقت بالحكام القانون المتعلقة بموظفي الدولة والإطلاع على الاحكام المتعلقة بهذا الشأن في قانون موظفي الدولة يظهر لنا اهمية استعادة تطبيق المادة كما وردت سنة ١٩٥٦ .

بعد استعراض اهم التعديلات الصادرة في سنة ١٩٦٤ ، والمتعلقة خصوصا بصندوق التعويضات ، نرى ان المعلم يتقاضى تعويضه من دخله ، بل ان ما يساهم به على مدى مدة الخدمة المحددة تزيد عما يقبضه كتعويض ، وبالتالي تبقى مساهمة الدولة ، المرونة - بوقوع عجز في الصندوق ، شكلية . وكذلك مساهمة اصحاب المدارس ، وذلك للنسبة الكبيرة التي تحسم من معاش المعلم . وثيقين لنا ايضا ان المعلم هو الذي يساهم ايضا في سد نفقات الهيئة الادارية الضخمة ورغم هذا الاجفاف الكبير لا بد من استعراض تركيب مجلس ادارة صندوق التعويضات لتبين مدى ارتباطه بالمعلم ومدى دفاعه عن مصلحته .

١ - استباق احتمالات نمو حركة عمالية المعلمين عن غيره من القطاعات قيمة شكلية ، وآخر تطبيق احكام قوانين العمل اللبثاني الصادر عام ١٩٤٦ وأظهر المعلم وكأنه متقدم بما يقدمه له قانونه الخاص ، الذي صدر عام ١٩٥١ ، على بقية الفئات العاملة .

٢ - ارتفعت نسبة المحسومات المقرضة على المعلم الى ٥٠ بالمائة لا دون ٥٠ ليرة و ٧ بالمائة لا فوق . شرط ان يتقاضى المعلم سنوي التناقص « التجربة » ثم يعيده الى المدرسة استاذنا منيرنا ، اي جييدا ، في الخدمة . وهكذا يبقى المعلم طوال مدة خدمته منيرنا وفي مدرسة واحدة ، او جييدا ، وليس له الحق بالتعويض .

٣ - يدفع صاحب المدرسة من المدرسين الداخليين في الملاك مبلغ ١ بالمائة عن الابتدائي و ٢ بالمائة عن التكميلي والثانوي .

٤ - لم يلزم صاحب المدرسة بتسجيل المدرس الذي يعمل لديه في صندوق التعويضات وإذا تخلف المدرس عن تسجيل اسمه لدى الصندوق خلال ٦ اشهر من تاريخ ابتدائه بالتدريس يعتبر حقه ساقطا عن سنتي الخدمة السابقة .

٥ - عدلت المادة ٣٥ المتعلقة بكنية صرف تعويض المدرس على ورثته والحقت بالحكام القانون المتعلقة بموظفي الدولة والإطلاع على الاحكام المتعلقة بهذا الشأن في قانون موظفي الدولة يظهر لنا اهمية استعادة تطبيق المادة كما وردت سنة ١٩٥٦ .

بعد استعراض اهم التعديلات الصادرة في سنة ١٩٦٤ ، والمتعلقة خصوصا بصندوق التعويضات ، نرى ان المعلم يتقاضى تعويضه من دخله ، بل ان ما يساهم به على مدى مدة الخدمة المحددة تزيد عما يقبضه كتعويض ، وبالتالي تبقى مساهمة الدولة ، المرونة - بوقوع عجز في الصندوق ، شكلية . وكذلك مساهمة اصحاب المدارس ، وذلك للنسبة الكبيرة التي تحسم من معاش المعلم . وثيقين لنا ايضا ان المعلم هو الذي يساهم ايضا في سد نفقات الهيئة الادارية الضخمة ورغم هذا الاجفاف الكبير لا بد من استعراض تركيب مجلس ادارة صندوق التعويضات لتبين مدى ارتباطه بالمعلم ومدى دفاعه عن مصلحته .

١ - استباق احتمالات نمو حركة عمالية المعلمين عن غيره من القطاعات قيمة شكلية ، وآخر تطبيق احكام قوانين العمل اللبثاني الصادر عام ١٩٤٦ وأظهر المعلم وكأنه متقدم بما يقدمه له قانونه الخاص ، الذي صدر عام ١٩٥١ ، على بقية الفئات العاملة .

٢ - ارتفعت نسبة المحسومات المقرضة على المعلم الى ٥٠ بالمائة لا دون ٥٠ ليرة و ٧ بالمائة لا فوق . شرط ان يتقاضى المعلم سنوي التناقص « التجربة » ثم يعيده الى المدرسة استاذنا منيرنا ، اي جييدا ، في الخدمة . وهكذا يبقى المعلم طوال مدة خدمته منيرنا وفي مدرسة واحدة ، او جييدا ، وليس له الحق بالتعويض .

٣ - يدفع صاحب المدرسة من المدرسين الداخليين في الملاك مبلغ ١ بالمائة عن الابتدائي و ٢ بالمائة عن التكميلي والثانوي .

يجب إزالة كل المتوائين التي تحد من نشاط الطبقة العاملة وإشراكها في إدارة المصانع والورش والإنتاج

ضرورة أيضا لتطور الثورة الديمقراطية في بلدنا . كان من الناحية الإيديولوجية مبرر عن تردد السلطة في تحويل الانقلاب إلى ثورة ديمقراطية عميقة الجذور وفي تطوير الصراع الاجتماعي في بلدنا . لقد ساعد هذا القرار خفض مستوى الحساس بين الجماهير المتقدمة . وحصول هذا القرار هو أن الجماهير صاحبة المصلحة في تطور الثورة السودانية لا تجد الأدوات التي تحشد طاقاتها وتوحد صفوفها لحماية لحاضر الثورة السودانية ومستقبلها . وهذا يشكل خطرا كبيرا بالنسبة لحركة

الثورة السودانية .
● الإجراءات المالية التي فرضت أيضا تشكل اتجاهها سلبيا فهي تعبير عن اتجاه يميني وتقليدي في محاولة حل الأزمة المالية على حساب الجماهير الكادحة . فقد تحملت الطبقة العاملة والمعاملون من ذوي الدخل المنخفضة من الإجراءات القمعية الأخيرة ٢/٦ مليون جنيه تقريبا من مجموع تقديرات تبلغ ٥/٨ مليون جنيه تقريبا . أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض حقيقي في مستوى مداخل الطبقة العاملة والعاملين الآخرين في القطاع العام في وقت حافظت فيه الأسعار على مستواها . أحيانا وازمحت أحيانا أخرى :
● المثبات على أن الحزب الشيوعي لا يتنازل فقط في الجبهة السياسية بل عليه دائما وأبدا أن يتنازل من أجل إدخال تحسينات أساسية في حياة الجماهير الكادحة . وفي مقدمتها الطبقة العاملة . أن التنازل عن هذا الموقف يؤدي إلى انزوال الحزب الشيوعي عن جماهير طبقته وعن الكادحين كما أنه يعتبر تخليا عن جبهة نضال هي من صميم جبهات العمل الشيوعي .

● أن عدم توضيح موقفنا كاملا وبطريقة موحدة وبصورة واسعة أمام جماهير الطبقة العاملة والإقسام الأخرى من العاملين كان خطأ أضر بمصلحة الحزب الشيوعي بطقته وبالجماهير التي تنازل معه من أجل التقدم والاشتراكية .

ومن زاوية السياسة التعليمية :
● أن نضال القوى التقدمية من طلاب ومعلمين لدفع وزارة التربية والتعليم في طريق المساهمة في النهضة الثقافية الوطنية في بلدنا - نضال قديم وله جلوره . ومنطلقات المعلمين الديمقراطية لها نقد متعدد الجوانب للإرماش ونظم التعليم في بلدنا ، ولكننا ننظر أن هذا الموقف ليس سيرا على طريق خاطئ .
● الكثير من الخطوات التي اتخذها الوزير ذات طابع دعائي ولم تستهدف تغييرا جوهريا في التعليم لخدمة الثورة الديمقراطية . مشروع الاستيعاب الذي يستهدف ديمقراطية التعليم لم يستفد منه إلا اليسور الحال من أبناء المدن التي بها مدارس غير حكومية .

● لم يتم إشراك نقابات المعلمين في التخطيط التربوي وفي تنفيذ برامج الديمقراطية التي ناضلت من قبل لتحقيقها . أن الاتحادات الرسمى للوزارات يتجاهل الطرق الديمقراطية في العمل ويعمل لفرض سياسة لا تتلاءم مع ظروف بلدنا وأهداف وتوجهات القومية .
● م.ع.م. تطبيقا أمي .
● لم تبدأ بعد عملية تأهيل هذه الوزارة للقيام بدورها ، فالنقد يسود ازاء قسبية تطوير معاهد التربية ، والمراكز المختصة في قيادة الوزارة من العناصر اليمينية وخاصة من الإخوان المسلمين .

● الفاء الاتحادات الطلابية ومصادرة العمل السياسي بالدراس الثانوية أضر بالمعمل الثوري لحركة الطلاب وترك المجال فسيحا لليمين ، في وقت كان فيه ميزان القوى قبل الخامس والعشرين من مايو يسير لصالح الحركة الديمقراطية ، وفتح الباب لتزايد نشاط العناصر الرجعية تحت ستار

الجمعيات الدينية .
● نستطيع القول بأن هذه الوزارة التي تلعب دورا هاما في ميدان أساسي للثورة الديمقراطية - أعني البعث الوطني النقابي - تعاني من سلبيات وأخطاء فاحشة لا بد من انفعال ضدها . وأخطر هذه السلبيات هو انفعال القاصر للتصور الخاطيء للثورة الثقافية المنعقدة من خصائص شعبنا ومن خصائصه العربية والزنجية ، واللجوء إلى النقل الأعمى بلا تمييز ولا نظرات نقدية .

● أن وضع الأجهزة الحاكمة أيضا يعاني من سلبيات :
● أولا : في التحالف مع الحزب الشيوعي على مستوى المشاركة في أعباء الحكم . لقد تم هذا دون اعتبار لاسي التحالف المتبرر والتشاور على قدم المساواة في نوع هذه المحصولات ونزعة الحزب الشيوعي أن يبعث بيمثليه للعمل المشترك في هذا الميدان . وقد قبل الحزب الشيوعي هذه الصيغة في اجتماع اللجنة المركزية مساء الخامس والعشرين من مايو وهو يضع في تقديره المهمة الأولى في حماية التغيير الجيد في السلطة وعدم عزلتها وقد تشكلت جبهة من القوى الرجعية حاولت لها ذلك الصباح ، يضع في تقديره أن القوى الرجعية كان من الممكن لها أن تحدث تكتكة سريعة أن لم تنزع القوى الثورية بأعمالنا التأييد . ولهذا فقد كان ذلك الموقف موضعيا ومبنيا على موقف ثوري مخفي وحجاب على مستقبل الحركة الثورية في بلدنا :
● من الناحية الفكرية أنها صيغة تمثل تصورا خاطئا لاستقلال حركة الطبقة العاملة وللحاجة التاريخية لحزبها الشيوعي في النضال من أجل إنجاز مهام الثورة الديمقراطية . وهذا التصور الخاطيء يصل إلى مستوى النظرية في موقفنا بين بعض العناصر الديمقراطية-الثورية الحاكمة . ونحن كشيوعيين ضد هذا التصور ونلاحظ نتائج الفسار بالنسبة لتطوير النضال الشعبي في فترة الانتقال ، نلاحظ أنه يمكن أن يصبح اتجاه يمينيا ثابتا قابلا على العداء للشيوعية وللديمقراطية بين الجماهير أنه أسلوب مجرب من قبل أقسام من العناصر الديمقراطية الحاكمة في المنطقة العربية فسي أضاعف الحركة العاملة وحزبها الشيوعي السخ .

● الحقتين الشيوعيين إلى مواقفه الفكرية وإلى تكوين نظرية كاملة تدعو إلى الاستغناء من التنظيم المستقل للشيوعيين أو فدانته لفعايلته إلى محو التفرقات الإيديولوجية بين العناصر الديمقراطية الثورية والشيوعيين . بالسلطة الآن عناصر يمينية وبعض العناصر الشيوعية في مجلس الوزراء ، هذه العناصر تتخذ موقفا فكريا ضد الشيوعية ، وموقفا عمليا ضد حركة الطبقة العاملة والحزب الشيوعي . بعض هذه العناصر تتخذ من شعار القومية العربية نظرة لحرب هذه القوى الثورية ، وبطرح السلبيات التي تعاني منها هذه الحركة في برنامجها السياسي والفكر : التفاضل عن الديمقراطية للجماهير ، مصادرة النشاط المستقل للطبقة العاملة ، الاعتماد على السلطة بناء أجهزة المخابرات والدولة البوليسية .

● لماذا كل هذا السرد ؟ ... لأننا إذا كنا بصدد وضع تكتيك سليم فلا بد لنا أن نبينه على الواقع ، على مجموع ما هو حاصل : « عندما يضدى الماركسيون لقيم موقف يعينه عليهم ألا ينطلقوا مما هو ممكن بل مما هو واقع وحقيقي » - لينين - موقف الميوليتاريا من الديمقراطية البرجوازية الصميرة » .

● وقد واجهنا مثل هذه الاتجاهات الخاطئة في بعض ما طرح الشيوعيون ، وبعض الثوريين السابقين ، حول وجوب سلوك تكتيك الحلق نظام مثل كوبا في بلدنا . أن هذا الانحياز يتجاهل المشاكل الواقعية وخواص الظروف والطرق التي انتزعت بها السلطة من قوى الرجعية ، يتجاهل السلبيات الموجودة ويقفز إلى وضع لا تواجه الحركة الشيوعية

السودانية الآن . أن ما نواجهه هو انخساد التكتيكات اللازمة لنحول الانقلاب العسكري إلى ثورة شعبية خلال عملية معقدة من التحالفات والصراع ضد الاتجاهات السلبية لتفاسات البرجوازية الصغيرة ، وطرح المثل الكوبي في مثل هذه الظروف لا يؤدي إلى شيء سوى خفض مستوى الحساس بين الجماهير المتقدمة والقاصر للتصور الخاطيء للثورة الثقافية المنعقدة من خصائص شعبنا ومن خصائصه العربية والزنجية ، واللجوء إلى النقل الأعمى بلا تمييز ولا نظرات نقدية .

● وما هو واقع نستطيع القول بأن الفترة الماضية برهنت على أن السلطة الواهنة تتجه في سياستها الخارجية ضد الاستثمار بشكل واضح وإنما تدعم من العلاقات مع المسكر الاشتراكي وترغبينفلا في العديد من إجراءاتها وفي مواجهة مشاكل الثورة الديمقراطية في بلدنا ونتجه اتجاهها ديمقراطيا وثوريا ، على أن محمول نشاطها العملي والفكري له إيجابيات وبه سلبيات أيضا ، على أنها فتوة من فسات البرجوازية الصغيرة تدخل ميدان الصراع السياسي ، لم تصل بعد في نشاطها العملي والفكري إلى المستوى الذي وصلت إليه تلك الفئات المتقدمة من بين المزارعين والطلاب الخ ما هو موقفنا من مثل هذه السلطة : بالإضافة إلى ما طرحنا من قبل في وثائق اللجنة المركزية الأربعة نصدر موقفا على الوجه التالي :

● لقد طرح البيان الشيوعي المبدأ الأساسي لتكتيكات الصراع السياسي : بناضل الشيوعيون من أجل إنجاز المهام الملجسة للطبقة العاملة وتحقيق مصالحها المباشرة ولكنهم في وسط هذه الحركة يمثلون مستقبلها ويعرون ذلك المستقبل » .

(ماركسية ماركس وانجلز - ف.ا. لينين) نحن نناضل من أجل إنجاز مهام الثورة الديمقراطية بل نحن أشد الفاضلين اهتماما بهذه الفترة لأنها ترفع من مستوى الصراع الطبقي وتغيره بين جماهير المزارعين ، ولأنها تقوي مراكز الطبقة العاملة في الاقتصاد الوطني وتحقق الشروط اللازمة لنفهمها إلى مراكز القيادة بالنسبة للجماهير ، ولأنها تؤمنر الشروط اللازمة للانتقال للثورة الاشتراكية

لجماهير في حياتها اليومية ونحقق لها نواضل مكاسب في مستوى معيشتها وفي كافة نواحي حياتها الاجتماعية . وهذا النضال هو الذي يقرب الحزب الشيوعي من الجماهير ويربطه بها ويتيقظ على الوعي بهما التاريخي-السياسية من خلاله .

● وفي بداية الشوط الذي نحن بصدده الآن نناضل من أجل تطوير الإيجليات في السلطة الواهنة ونكافح ضد كل السلبيات . معنى هذا أننا نطرح للجماهير برنامجا للثورة الديمقراطية المثل في المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي ونناضل ببنات ومثابرة لجلب تاييد واسع من الجماهير الكادحة لتأييده وكل خطوة نخطوها السلطة في تنفيذ بند من بنوده تجد التشجيع والتأييد من الجماهير وفي نفس الوقت نعمل ببنات ومثابرة لنقد أي اتجاه سلبي أو تردد من السلطة بهدف إقناعها

● حتى يمكن التغلب على السلبيات . بين هذه الحركة وخلال تطور النضال في مرحلة الانتقال علينا أن نرعى مستقبل الثورة وأعني أولا خلق الشروط المالية اللازمة لمواجهة مهام الثورة الاشتراكية ، ثانيا خلق الشروط الذاتية لذلك المستقبل . وهذا يتم بالطبع بإنجاز برنامج الثورة الديمقراطية في مجال التنمية وفي تطوور العلاقات الاجتماعية في بلدنا وفي تنفيذ الثورة الثقافية الديمقراطية . يتم سياسيا

بأن يرفع الحزب الشيوعي بحزم التطوور المستقل للطبقة العاملة السودانية لتصبح خطوة وراء خطوة قائدة للجماهير الكادحة في بلدنا ، لتبني خطوة وراء خطوة الحلف الثابت بينها وبين جماهير المزارعين الكادحة . وهذه الرعاية ناشئة من موقفا الإيديولوجي كشيوعيين والقتال بأن الثورة الاشتراكية تقودها الطبقة العاملة الفراضة خلففجزها الماركسي اللينيني ، وأنه مهما تعددت الإشكالات للسلطة التي تقود عملية بناء المجتمع صوب الاشتراكية فإنها ذات محتوى واحد هو تكتاتورية البروليتاريا المخالفة مع كادحي المزارعين .

● من خصائص فترة الانتقال الواهنة أن تغيير السلطة الذي هي موضوعنا لظفر قضايا فترة الانتقال للتحاز ، تتم بواسطة انقلاب عسكري .

● معنى هذا أن تغيير السلطة لم يات نتيجة لنضج الأزمة الثورية في بلدنا ولا ييم في ذلك كثير أن كان عدم النضج يقع فسي مضار الشروط الموضوعية أو الشروط الذاتية . المهم هو أن الوضع أصبح بحكم تطور الفترة الأولى من مرحلة الانتقال التي نواجهها يضع واجبا مقدما لا نستطيع المسير إلى الامام بدون تحقيقه : أعني تحويل الانقلاب إلى ثورة شعبية في حدود الجماهير الشعبية المتقدمة التي ننضج بينها الأزمة (كما حددها المؤتمر الرابع) ثم توسيع دائرة المقتة الشعبية خطوة وراء خطوة .

● السلطة إذا ما وجدت تاييدا من جماهير الطبقة العاملة ومن جماهير العاملين في المكاتب ، من جماهير المزارعين المتقدمة في مناطق الإنتاج الحديث ، من الطلاب الثوريين والمتقنين الثوريين من العناصر الديمقراطية والتقدمية في القوات المسلحة يمكن ألا : نستمر ونبقى لمواجهة الفترات المقبلة في الثورة الديمقراطية . ثانيا : يمكن أن تطرح قضايا الثورة الديمقراطية بطريقة سليمة تضمن لها كتب أغلبية الجماهير الكادحة إلى برنامجها وتستطيع بالفعل أن تسهم في تحرير الجماهير من أسار النضال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . وفي رأيي أن الحديث عن حماية السلطة أو دعمها يجب أن يطرح على الوجه التالي : كيف يمكن ألا وتقل كل شيء الإبقاء على السلطة الواهنة ، توفير الشروط اللازمة لاستقرارها ولبقائها حتى نواجهه الاثواط المقبلة في فترة الثورة الديمقراطية ؟

● أولا : أن نرفع نضال الجماهير الثورية المستعدة حاليا للصراع الاجتماعي إلى ذروة النشاط الثوري وهو النضال الأول والذي بإمكانه في الظروف الواهنة حياة السلطة ويقاها لتنتقل لواجبات ومهام أخرى ، وهذا يتطلب فتح أبواب النشاط الديمقراطي لهذه

● الجماهير وإزالة كل العقبات التي تحول دون نشاطها وأنطلق طاقاتها الكامنة فيين الطبقة العاملة يجب إزالة كل القوانين التي تحد من نشاط هذه الطبقة ، يجب أن يشرع لأشراك هذه الطبقة في إدارة المصانع والورش والإنتاج في كل مستوياته . وبين جماهير المزارعين في مناطق الإنتاج الحديث يجب تغيير علاقات الإنتاج كما هو مطروح من قبل الحزب الشيوعي والعناصر الديمقراطية الثورية بينهم في الجزيرة والمخالق ، والمشاريع الخاصة والمشاريع الحكومية الأخرى . يجب أن نتقدم هذه الجماهير بخطى حثيثة في ميدان الديمقراطية ونشترك عليها في الإصلاح الديمقراطي الخاص بنضجة نظام الإدارة الأهلية والحاكم الأهلية

● وأن تتولى هذه الجماهير عمليا القضاء في مناطقها . بالنسبة لحركة الطلبة من المهم وقف النشاط الخاطيء الذي يقوم به وزير المعارف الذاتية للحزب وتغيير البرامج إلى أسس ديمقراطية وتقدمية مرتبطة بتجربة بلدنا وفتح الباب للنشاط الديمقراطي للطلاب في المدارس الثانوية وللاشتراكهم في إدارة المعاهد العليا والجامعات ... الخ ..

● ثانيا : أن تتخذ الإجراءات السريعة لتحسين مستوى معيشة الجماهير الكادحة . هذا فسي تقديري عمل هام لرفع النشاط الثوري لهذه الجماهير وللتفاهة الحقيقي حول السلطة الواهنة وللنضال عنها في وجه التهميمات الرجعية والاستعمارية الرامية إلى ضرب السلطة وإلى إدمال البلاد في غوضى الثورة المضادة .

● النظر في أجور عمال المصانع والورش الرسمية وفي شروط خدمتهم مما يكتل ارتفاعا في مستوى معيشتهم وأجورهم الحقيقية .

● مراجعة التخفيضات التي لحقت بأجور الطبقة العاملة وذوي الدخل المنخفضة من العاملين في قطاع الدولة اعتبارا لقابيس تكاليف المعيشة .

● وضع الإجراءات اللازمة لرفع عائد المزارعين في القطاعات التي سبقت البها

● ثانيا : توحيد الجماهير المتكورة في جبهة ديمقراطية تحقق اشتراكا فعليا لهذه الجماهير في توجيه السلطة وفي مناقشة القرارات الهامة . أن إخضاع هذه القضية للنشورات أو المناقشات البيزنطية يشكل خطرا على بقاء السلطة هو شرط لصايتها وللنضال ضد السلبيات التي تنشر عادة بين الجماهير حينما لا تشارك مباشرة في تغيير السلطة بل يتم هذا عن طريق الانقلاب العسكري . والجيبة الديمقراطية لا تقتصر نشاطها على تنظيم الجماهير وحسب بلوعليها أن تصبح أداة تعكس الرأي العام التقدمي وتشارك في توجيهه . أن رفض الجماهير الثورية المتقدمة للسلطة في القطاع البرلاني الغربي لا يعني تجاهل أهمية مؤسسات ثورية توجه وترسم ويرجع إليها في كل القضايا الهامة . يمثل هذه الخطوات بنى المؤسسات البنائية الديمقراطية التي لا مفر منها لاستقرار الوضع الثوري واتجاهه ليقرب عميقا بجزوره في صميم مجتمعا .

● رابعا : يتخذ الوضع في القوات المسلحة أهمية كبرى في الأوضاع الخاصة التي تم بها الانتقال لمواجهة مهام الثورة الديمقراطية . ما ننظره الآن هو أن هذا الجهاز عاد إلى علاقاته القديمة القائمة على الأسس التقليدية ، هو أن تنظيم الضباط الأحرار على قلة عدده تحلل وأصبح غير فعال . أن بقاء هذا الجهاز بهذه الطريقة أمر يعوق استمرار السلطة ويهددها دائما بانقلاب مضاد . ورغم أن موقفا الجدي هو أن مثل هذه الأجهزة لا بد من تغييرها بأجهزة جديدة مرتبطة ارتباطا وثيقا بأهالي الجماهير وتشكل من الحلف الثوري بينها إذا كان للثورة أن تتطور ببنات صوب حل مشاكل ثورة الانتقال . إلا أننا وحتى يتم ذلك نرى :

● ١ - أنه من المهم تنشيط تنظيم الضباط والجنود الأحرار وحسم الخلافات بينهم داخل هذا الجهاز وأن يتحكم هذا التنظيم في القوات المسلحة .
● ٢ - أن تظهر العناصر المتشوبة والقاسدة لا في حيز كبار الضباط كما حدث وحسب بل بين صفارهم .
● ٣ - أن تكون للجبهة الديمقراطية فصائلها المسلحة من طلائع الطبقة العاملة والجماهير الثورية وأن تدرب هذه الجماهير لقمع أي انقلاب رجعي في البلاد . أن نضالنا لتسليح هذه الجماهير لا يؤدي إلى قتل الحركة الثورية من أي خطوة رجعية مضادة الطريق أمام الانقلاب الرجعية ونشاط الثورة المضادة وحسب ، بل يؤدي أيضا إلى مساعدة الوضع الراهن في التحول إلى ثورة شعبية تترك فيها الجماهير بالسلاح تفصي مستقبلها ونشركهم في إدارة المصانع والورش والإنتاج في كل مستوياته . وبين جماهير المزارعين في مناطق الإنتاج الحديث يجب تغيير علاقات الإنتاج كما هو مطروح من قبل الحزب الشيوعي والعناصر الديمقراطية الثورية بينهم في الجزيرة والمخالق ، والمشاريع الخاصة والمشاريع الحكومية الأخرى . يجب أن نتقدم هذه الجماهير بخطى حثيثة في ميدان الديمقراطية ونشترك عليها في الإصلاح الديمقراطي الخاص بنضجة نظام الإدارة الأهلية والحاكم الأهلية

● وأن تتولى هذه الجماهير عمليا القضاء في مناطقها . بالنسبة لحركة الطلبة من المهم وقف النشاط الخاطيء الذي يقوم به وزير المعارف الذاتية للحزب وتغيير البرامج إلى أسس ديمقراطية وتقدمية مرتبطة بتجربة بلدنا وفتح الباب للنشاط الديمقراطي للطلاب في المدارس الثانوية وللاشتراكهم في إدارة المعاهد العليا والجامعات ... الخ ..

● ثانيا : أن تتخذ الإجراءات السريعة لتحسين مستوى معيشة الجماهير الكادحة . هذا فسي تقديري عمل هام لرفع النشاط الثوري لهذه الجماهير وللتفاهة الحقيقي حول السلطة الواهنة وللنضال عنها في وجه التهميمات الرجعية والاستعمارية الرامية إلى ضرب السلطة وإلى إدمال البلاد في غوضى الثورة المضادة .

● النظر في أجور عمال المصانع والورش الرسمية وفي شروط خدمتهم مما يكتل ارتفاعا في مستوى معيشتهم وأجورهم الحقيقية .

● مراجعة التخفيضات التي لحقت بأجور الطبقة العاملة وذوي الدخل المنخفضة من العاملين في قطاع الدولة اعتبارا لقابيس تكاليف المعيشة .

● وضع الإجراءات اللازمة لرفع عائد المزارعين في القطاعات التي سبقت البها

● ثانيا : توحيد الجماهير المتكورة في جبهة ديمقراطية تحقق اشتراكا فعليا لهذه الجماهير في توجيه السلطة وفي مناقشة القرارات الهامة . أن إخضاع هذه القضية للنشورات أو المناقشات البيزنطية يشكل خطرا على بقاء السلطة هو شرط لصايتها وللنضال ضد السلبيات التي تنشر عادة بين الجماهير حينما لا تشارك مباشرة في تغيير السلطة بل يتم هذا عن طريق الانقلاب العسكري . والجيبة الديمقراطية لا تقتصر نشاطها على تنظيم الجماهير وحسب بلوعليها أن تصبح أداة تعكس الرأي العام التقدمي وتشارك في توجيهه . أن رفض الجماهير الثورية المتقدمة للسلطة في القطاع البرلاني الغربي لا يعني تجاهل أهمية مؤسسات ثورية توجه وترسم ويرجع إليها في كل القضايا الهامة . يمثل هذه الخطوات بنى المؤسسات البنائية الديمقراطية التي لا مفر منها لاستقرار الوضع الثوري واتجاهه ليقرب عميقا بجزوره في صميم مجتمعا .

● رابعا : يتخذ الوضع في القوات المسلحة أهمية كبرى في الأوضاع الخاصة التي تم بها الانتقال لمواجهة مهام الثورة الديمقراطية . ما ننظره الآن هو أن هذا الجهاز عاد إلى علاقاته القديمة القائمة على الأسس التقليدية ، هو أن تنظيم الضباط الأحرار على قلة عدده تحلل وأصبح غير فعال . أن بقاء هذا الجهاز بهذه الطريقة أمر يعوق استمرار السلطة ويهددها دائما بانقلاب مضاد . ورغم أن موقفا الجدي هو أن مثل هذه الأجهزة لا بد من تغييرها بأجهزة جديدة مرتبطة ارتباطا وثيقا بأهالي الجماهير وتشكل من الحلف الثوري بينها إذا كان للثورة أن تتطور ببنات صوب حل مشاكل ثورة الانتقال . إلا أننا وحتى يتم ذلك نرى :

● ١ - أنه من المهم تنشيط تنظيم الضباط والجنود الأحرار وحسم الخلافات بينهم داخل هذا الجهاز وأن يتحكم هذا التنظيم في القوات المسلحة .
● ٢ - أن تظهر العناصر المتشوبة والقاسدة لا في حيز كبار الضباط كما حدث وحسب بل بين صفارهم .
● ٣ - أن تكون للجبهة الديمقراطية فصائلها المسلحة من طلائع الطبقة العاملة والجماهير الثورية وأن تدرب هذه الجماهير لقمع أي انقلاب رجعي في البلاد . أن نضالنا لتسليح هذه الجماهير لا يؤدي إلى قتل الحركة الثورية من أي خطوة رجعية مضادة الطريق أمام الانقلاب الرجعية ونشاط الثورة المضادة وحسب ، بل يؤدي أيضا إلى مساعدة الوضع الراهن في التحول إلى ثورة شعبية تترك فيها الجماهير بالسلاح تفصي مستقبلها ونشركهم في إدارة المصانع والورش والإنتاج في كل مستوياته . وبين جماهير المزارعين في مناطق الإنتاج الحديث يجب تغيير علاقات الإنتاج كما هو مطروح من قبل الحزب الشيوعي والعناصر الديمقراطية الثورية بينهم في الجزيرة والمخالق ، والمشاريع الخاصة والمشاريع الحكومية الأخرى . يجب أن نتقدم هذه الجماهير بخطى حثيثة في ميدان الديمقراطية ونشترك عليها في الإصلاح الديمقراطي الخاص بنضجة نظام الإدارة الأهلية والحاكم الأهلية

● وأن تتولى هذه الجماهير عمليا القضاء في مناطقها . بالنسبة لحركة الطلبة من المهم وقف النشاط الخاطيء الذي يقوم به وزير المعارف الذاتية للحزب وتغيير البرامج إلى أسس ديمقراطية وتقدمية مرتبطة بتجربة بلدنا وفتح الباب للنشاط الديمقراطي للطلاب في المدارس الثانوية وللاشتراكهم في إدارة المعاهد العليا والجامعات ... الخ ..

● ثانيا : أن تتخذ الإجراءات السريعة لتحسين مستوى معيشة الجماهير الكادحة . هذا فسي تقديري عمل هام لرفع النشاط الثوري لهذه الجماهير وللتفاهة الحقيقي حول السلطة الواهنة وللنضال عنها في وجه التهميمات الرجعية والاستعمارية الرامية إلى ضرب السلطة وإلى إدمال البلاد في غوضى الثورة المضادة .

● النظر في أجور عمال المصانع والورش الرسمية وفي شروط خدمتهم مما يكتل ارتفاعا في مستوى معيشتهم وأجورهم الحقيقية .

● مراجعة التخفيضات التي لحقت بأجور الطبقة العاملة وذوي الدخل المنخفضة من العاملين في قطاع الدولة اعتبارا لقابيس تكاليف المعيشة .

● وضع الإجراءات اللازمة لرفع عائد المزارعين في القطاعات التي سبقت البها

● ثانيا : توحيد الجماهير المتكورة في جبهة ديمقراطية تحقق اشتراكا فعليا لهذه الجماهير في توجيه السلطة وفي مناقشة القرارات الهامة . أن إخضاع هذه القضية للنشورات أو المناقشات البيزنطية يشكل خطرا على بقاء السلطة هو شرط لصايتها وللنضال ضد السلبيات التي تنشر عادة بين الجماهير حينما لا تشارك مباشرة في تغيير السلطة بل يتم هذا عن طريق الانقلاب العسكري . والجيبة الديمقراطية لا تقتصر نشاطها على تنظيم الجماهير وحسب بلوعليها أن تصبح أداة تعكس الرأي العام التقدمي وتشارك في توجيهه . أن رفض الجماهير الثورية المتقدمة للسلطة في القطاع البرلاني الغربي لا يعني تجاهل أهمية مؤسسات ثورية توجه وترسم ويرجع إليها في كل القضايا الهامة . يمثل هذه الخطوات بنى المؤسسات البنائية الديمقراطية التي لا مفر منها لاستقرار الوضع الثوري واتجاهه ليقرب عميقا بجزوره في صميم مجتمعا .

● رابعا : يتخذ الوضع في القوات المسلحة أهمية كبرى في الأوضاع الخاصة التي تم بها الانتقال لمواجهة مهام الثورة الديمقراطية . ما ننظره الآن هو أن هذا الجهاز عاد إلى علاقاته القديمة القائمة على الأسس التقليدية ، هو أن تنظيم الضباط الأحرار على قلة عدده تحلل وأصبح غير فعال . أن بقاء هذا الجهاز بهذه الطريقة أمر يعوق استمرار السلطة ويهددها دائما بانقلاب مضاد . ورغم أن موقفا الجدي هو أن مثل هذه الأجهزة لا بد من تغييرها بأجهزة جديدة مرتبطة ارتباطا وثيقا بأهالي الجماهير وتشكل من الحلف الثوري بينها إذا كان للثورة أن تتطور ببنات صوب حل مشاكل ثورة الانتقال . إلا أننا وحتى يتم ذلك نرى :

● ١ - أنه من المهم تنشيط تنظيم الضباط والجنود الأحرار وحسم الخلافات بينهم داخل هذا الجهاز وأن يتحكم هذا التنظيم في القوات المسلحة .
● ٢ - أن تظهر العناصر المتشوبة والقاسدة لا في حيز كبار الضباط كما حدث وحسب بل بين صفارهم .
● ٣ - أن تكون للجبهة الديمقراطية فصائلها المسلحة من طلائع الطبقة العاملة والجماهير الثورية وأن تدرب هذه الجماهير لقمع أي انقلاب رجعي في البلاد . أن نضالنا لتسليح هذه الجماهير لا يؤدي إلى قتل الحركة الثورية من أي خطوة رجعية مضادة الطريق أمام الانقلاب الرجعية ونشاط الثورة المضادة وحسب ، بل يؤدي أيضا إلى مساعدة الوضع الراهن في التحول إلى ثورة شعبية تترك فيها الجماهير بالسلاح تفصي مستقبلها ونشركهم في إدارة المصانع والورش والإنتاج في كل مستوياته . وبين جماهير المزارعين في مناطق الإنتاج الحديث يجب تغيير علاقات الإنتاج كما هو مطروح من قبل الحزب الشيوعي والعناصر الديمقراطية الثورية بينهم في الجزيرة والمخالق ، والمشاريع الخاصة والمشاريع الحكومية الأخرى . يجب أن نتقدم هذه الجماهير بخطى حثيثة في ميدان الديمقراطية ونشترك عليها في الإصلاح الديمقراطي الخاص بنضجة نظام الإدارة الأهلية والحاكم الأهلية

● وأن تتولى هذه الجماهير عمليا القضاء في مناطقها . بالنسبة لحركة الطلبة من المهم وقف النشاط الخاطيء الذي يقوم به وزير المعارف الذاتية للحزب وتغيير البرامج إلى أسس ديمقراطية وتقدمية مرتبطة بتجربة بلدنا وفتح الباب للنشاط الديمقراطي للطلاب في المدارس الثانوية وللاشتراكهم في إدارة المعاهد العليا والجامعات ... الخ ..

● ثانيا : أن تتخذ الإجراءات السريعة لتحسين مستوى معيشة الجماهير الكادحة . هذا فسي تقديري عمل هام لرفع النشاط الثوري لهذه الجماهير وللتفاهة الحقيقي حول السلطة الواهنة وللنضال عنها في وجه التهميمات الرجعية والاستعمارية الرامية إلى ضرب السلطة وإلى إدمال البلاد في غوضى الثورة المضادة .

الثورة الديمقراطية لا تقني إلغاء الاستغلال الرأسمالي والسبيل الوحيد لذلك هو توفير الشروط المادية والسياسية للانتقال بمجتمعنا صوب المجتمع الاشتراكي

لصالح الجماهير . نحن نشترك في الحكم أيضا لتنفيذ البرنامج المشترك للثورة الديمقراطية . وهذا يتطلب جود هذا البرنامج الواضح أمام كل الجماهير . وفي إطار هذا البرنامج يجب أن يكون موقفا واضحا من كل القضايا التي يطرحها وأن تناضل باخلاص ونضحية لكي تحل هذه القضايا بما يقدم حركة الجماهير الثورية .

● إذا استحضنا أن نوحده رفائقا المشتركين في السلطة حول برنامج الثورة الديمقراطية وبللت لهم المساعدات الكافية وطبق مستوى عال من الانضباط الحزبي في معلم ، فسان هذا الاشتراك في الحكم في صورته القاصرة حاليا سيكون مرحلة وسطية للتحالف على أساس الجبهة الوطنية الديمقراطية . سيساعد مير عملية من النضال وخلال التجارب والتجاذبات في فترة الانتقال - في تطوير السلطة لتصبح سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية بقواتها الاجتماعية المعروفة ، وبرنامجها الرامسي لتعميق الثورة في بلدنا

● ما هو خطنا في العمل ؟
● بوجود سلطة من البرجوازية الصغيرة الهاضمة للاستعمار والتي تتجه وبوجهة ديمقراطية وثورية يحل العمل الدعائي مركزا مقدما ورئيسيا في نضالنا العملي . ويرور هذه المهمة بوصفها أهم الأعمال التي على الحزب الشيوعي أن يقوم بها تابع من أن موقفا من البرجوازية الصغيرة على تلك المشكلة هو انضمامها من خلال النضال اليومي والعملي ، من خلال معارك الصراع الطبقي ضد الرجعية والاستعمار للسير بطريقة حاسمة لإنجاز برنامج الثورة الديمقراطية في بلدنا ، هو إقناعها بالانتقال بعد إنجاز هذه المهام في مرحلة الثورة الاشتراكية .

● وليس هذا الموقف لينا من اعتبار الوضع الاجتماعي والسياسي للسلطة وحسب بل تابع مما هو أهم - تابع من صميم مرحلة الثورة الديمقراطية التي هي في محتواها ثورة جماهير الكادحين من المزارعين - ثورة البرجوازية الصغيرة . لا سبيل لإنجاز هذه المرحلة من طريق النقل من فوقها أو نقادها فاعلموا الكادحة تنقل إلى الاشتراكية عبر الديمقراطية كما أكتت تجربة الثورات الاشتراكية وكما استنتج بحق ف.ا. لينين . أن طرح الثورة الاشتراكية قبل إنجاز الديمقراطية أو استيلاء الشيوعيين على السلطة نقاديا لمرحلة الديمقراطية خطأ ، وإنهاء يساري يتفلسف عن طبيعة الفترة التي تمر بها الثورة السودانية .

● لقد رفضت في موضوعاتي اية محاولة للقفز فوق حركة الفاضلين التي لم تستفد طاقاتها بعد ، أو فوق حركة البرجوازية الصغيرة بصورة عامة ، رفضت أي تأليب بالاستيلاء على السلطة بواسطة حكومة ممالية . (من رسائل حول التكتيك - ف.ا. لينين) .

● هذا يعني أننا ننسك خط الاتباع أي طرح برنامجنا للثورة الديمقراطية للجماهير وتقدم المواقف والتفصيلات الصحيحة لمشاكل الثورة الديمقراطية ، تقديم خططنا في النضال العملي وأن نشرح ما نرمي إليه للجماهير ، ونناضل إقناعها . أن خط الاتباع هو خط غفسي بالصراع الطبقي عبر هذه الفترة : غفسي بالنضال المعادي للقوى الرجعية والاستعمار لفترة الانتقال لصالح لتطور الرأسمالي ، غفسي بالصراع ضد السلبيات السياسية والتفككة للبرجوازية الصغيرة . وطالما كان خطنا الاتباع فإن تجربة الجماهير هي الشرط الأول لإنعاشه بوجهة نظرا .

● في العدد القادم الحلقة الأخيرة من التقرير . .



من قمة القذافي الخماسية الى قمة فيصل - السادات الثنائية : « دعم المقاومة » باوراق العمل والرسايات



اجراءات نيكسون المالية : « الفرمان الأميركي »

التعديلات على قانون النقد والتسليف واستحداث بنك الأمان
محاولة حل أزمة الاستثمارات دون مسيطرة المصارف الأجنبية

MEAH جريدة يومية



باريس

* الاقلاع الساعة ١٥ د ١١
بطائرة بولينغ
* السبت الاقلاع الساعة ٣٠ د ١٢

